

الجات من الاتفاقية ... إلى المؤسسة الدولية متعددة الاطراف

مصطفى أحمد مصطفى (*)

أخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى فبراير ١٩٤٦ قرارا بعقد مؤتمر دولى لبحث موضوعات التجارة ووضع اتفاقية لانشاء منظمة التجارة الدولية حيث عقد "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة - والعمل" فى هافانا خلال الفترة من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مارس ١٩٤٨ .

أقر المؤتمر نص ميثاق منظمة التجارة الدولية (ميثاق هافانا) ، كما تم تشكيل لجنة مؤقته للمنظمة انبثق عنها لجنة تنفيذية وتم تشكيل سكرتارية، وبلغ عدد الأعضاء فى المنظمة ٥٢ دولة، إلا أنه بحلول عام ١٩٥٠ بدا واضحا أن ميثاق هافانا غير مقبول من الولايات المتحدة الأمريكية وتم التخلى عن فكرة انشاء منظمة التجارة الدولية.

خلال الاجتماعات التحضيرية لانشاء منظمة التجارة الدولية دارت مفاوضات بين بعض الدول المشاركة حول التعريفات الجمركية فيما بينها، حيث تم التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "جات" بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ ووقعت عليها ٢٣ دولة، وبدأ سريانها فى أول يناير ١٩٤٨ بموجب بروتوكول التطبيق المؤقت وهو مازال قائما حتى الآن منذ التوقيع على الاتفاقية - نظرا لفشل التوصل إلى إقامة منظمة التجارة الدولية.

يقتصر هدف "جات" على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية

(*) د. مصطفى احمد مصطفى - خبير أول بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى .

بما يحقق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفق التجارة الدولية بشكل مستقر، وخلق الظروف المواتية لنمو ورفاهية الاقتصاد العالمى.

ومع تزايد أهمية التنظيم التجارى الدولى متعدد الأطراف بالنسبة للدول النامية فقد دعى فى بداية الستينات إلى عقد مؤتمر دولى للتجارة والتنمية حيث تم إضافة الفصل الرابع لاتفاقية "جات" بعنوان "التجارة والتنمية"، كما أسفرت جولة مفاوضات طوكيو عن إتفاق الإطار Framework Agreement .

ويتضمن قاعدة التمكين Enabling Clause ومقتضاها تتمكن الدول النامية من الحصول على مزايا لا يتم تعميمها على باقى الدول الأعضاء فى "جات"، كما يمكنها من ناحية أخرى تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها أيضا.

وأواخر عام ١٩٧٠ وصل عدد الدول الأعضاء فى "جات" إلى ٧٨ دولة وأصبحت تتمتع بالعضوية الكاملة علاوة على الدول التى قبلت على أساس العضوية المؤقتة والدول التى تشترك وفقا لترتيبات خاصة أو تساهم فى نشاط الاتفاق، وانضمت مصر لعضوية "جات" عام ١٩٧٠ ، وقد وصل عدد الدول المشتركة فى "جات" حتى انتهاء مفاوضات دورة أوروغواى ١١٧ دولة وواضح أن هذا العدد سيتزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة القادمة وقبل ميلاد منظمة التجارة متعددة الأطراف وظهورها إلى حيز الوجود.

ولا يقوم هذا العرض على سرد وتحييص أهداف ومبادئ "جات" بما يوفر خلفية نظرية عن الموضوع - واعتقادنا أن مكانه مقام آخر - كذلك فإن الاهتمام بتحليل وعرض ما حدث فى دورات سبع سابقة على دورة أوروغواى - بالرغم من أهميته - سيتم الإشارة إليه عبر أجزاء العرض التالية فيما يفيد السياق العام لهذا البحث.

وأيا كان ما تم التوصل إليه عبر سبع جولات سابقة فى إطار "جات" سبقت دورة أوروغواى فإن عملية تحرير التجارة عانت من نواحي قصور اتسمت بها وتمثل فى العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية، وبقاء التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التى تحكم التدفقات السلعية الأخرى. وإذا أضفنا إلى ذلك التراجع الكبير الذى طرأ على عملية التحرير وعلى دور "جات" بصفة عامة متواكبا

مع الاضطرابات التي عرفها وشهدها الاقتصاد العالمى منذ عقد السبعينات والتي بلغت ذروتها فى النصف الأول من عقد الثمانينات. وكانت مظاهر ذلك إنهيار نظام بريتون وودز العالمى لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار القائمة مع ما صاحب ذلك من ارتفاع شديد فى أسعار الطاقة والتقلبات الحادة فى أسعار العملات الرئيسية خصوصا الدولار الأمريكى والين اليابانى والمارك الألمانى والأرتفاع الكبير فى أسعار الفائدة الدولية ثم تفجر أزمة المديونية عام ١٩٨٢ وأزمة أسواق المال عام ١٩٨٧ وانتشار موجات الكساد والتضخم فى البلاد الصناعية والنامية وتعاظم مشكلة البطالة على حد سواء. كل ذلك لم يكن البيئة الصالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية - ولا يزال - بل على العكس من ذلك فانها أدت إلى تعاظم النزعة الحمائية فى البلاد الصناعية وتجاهل مبادئ "جات" مما أصاب النظام التجارى العالمى بنكسة شديدة وهدد بنشوب حروب تجارية - مازالت تفرع طبولها - بين البلاد الصناعية الكبرى. وكانت هذه هى الخلفية التى دفعت تلك البلاد إلى الدخول فى دورة أورو جوى خوفا من الأضرار الكبيرة التى تعود عليها من إنهيار النظام التجارى العالمى الذى ساد فى ظل "جات". ولتعيين شرطى ثالث يتمثل فى منظمة للتجارة العالمية لينضم إلى زميليه: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ليتم بذلك ضبط وإحكام السيطرة على أداء النظام النقدى والمالى والتجارى العالمى.

ويتناول هذا العرض والتحليل موضوع البحث فى التالى:

- تمهيد عام.
- أولا : الفهم الدولى وثماني دورات للتفاوض فى إطار ماكان يعرف بـ "جات".
- ثانيا : الإدراك المحلى بالدول النامية.
- ثالثا : موقف المفاوض المصرى والجهود المبذولة للوصول إلى (ليس فى الإمكان أبعد مما كان).
- خلاصة ومقترحات.

تمهيد عام :

منذ فترة طويلة وعبر دورات "جات" السبع السابقة على دورة أوروjoy لم تمن "جات" إلا بالسلع الصناعية دون السلع الزراعية والخدمات والتي لم تصبح بنودا هامة إلا فى جدولته مفاوضات أوروjoy الثامنة بالإضافة إلى إدخال حقوق الملكية الفكرية وقضية الاستثمار لأول مرة.

وتحت ظل ظروف التفاوض فى إطار دورة أوروjoy ثار تساؤل (ومازال مستمرا) حتى بعد إنهاء المفاوضات فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ ، هذا التساؤل هو:

هل سيبقى موضوع تحرير التجارة الدولية وإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية والسماح بتدفق السلع بين الدول دون عوائق واحترام شرط الدولة الأولى بالرعاية وتحقيق مبدأ جماعية التجارة الدولية ذات مصداقية ومعنى للدول النامية (ومنها مصر) ؟

والأمر يحتاج هنا إلى التذكير بمسار المفاوضات فى دورة أوروjoy كالتالى:

■ أن الجولة الثامنة لمفاوضات "جات" والمعروفة بدورة أوروjoy بدأت فى سبتمبر ١٩٨٦ تحت إشراف لجنة مفاوضات التجارة ضمن مجموعتين رئيسيتين للتفاوض، الأولى: خصصت للسلع، والثانية: للخدمات تم صياغتها فى إطار ١٥ مجموعة نوعية منها ١٤ مجموعة للسلع ومجموعة واحدة للخدمات.

■ تركز الاهتمام حول ثلاث مجموعات من القضايا الرئيسية فى إطار عملية التفاوض المجموعة الأولى : تحسين القواعد الموجودة وزيادة فاعلية "جات" نفسها فيما يتعلق بـ :

- (١) تقوية وتطوير أحكام تسوية المنازعات.
- (٢) إقامة نظام للتحكيم التجارى الدولى ومكافحة الاجراءات الحمائية وسياسات الاغراق.
- (٣) تطوير نظام عمل "جات" بما يضمن إستمرارية دورها المستقبلى خاصة فيما يتصل بالاشراف الجماعى على السياسات التجارية.

المجموعة الثانية : زيادة حرية الوصول (النفاذ) إلى الأسواق وذلك من خلال :

- (١) خفض الرسوم الجمركية بمقدار الثلث.
- (٢) تقليص القيود غير التعريفية مثل الحصص الكمية وتراخيص الاستيراد والاحتكار

الحكومي وتقييد التصدير وقوائم الحظر.

(٣) حرية الوصول إلى أسواق غير تقليدية بإدخال المنسوجات والملابس في إطار "جات".

(٤) تحرير تجارة السلع الزراعية بتقليص الدعم والاجراءات الحمائية الأخرى.

المجموعة الثالثة: وضع صياغة لإطار شامل متعدد الأطراف لتجارة الخدمات وتنظيم الجوانب المتصلة بالتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية فيما يرمز إليه (TRIPs)*

وكذلك إجراءات ضبط الاستثمار الأجنبي فيما يرمز إليه (TRIMs)**

■ أن التفجير الذي عانت منه دورة أوروغواي أكد تناقض وتعارض المصالح الاقتصادية على النطاق العالمي (خاصة بين الكبار) وسبب الشروخ التي حدثت في بنية الاقتصاد العالمي بعد تفكك الكتلة السوفيتية ودول شرق ووسط أوروبا، وأيد ذلك ما ورد بتقرير مدير عام "جات" في عام ١٩٩٢ ، أن أهم ما أدى إلى هذا التعثر عدة تعقيدات هي:

(١) تجدد الاهتمام بالتجارة الإقليمية.

(٢) تعميق اندماج الاقتصادات الوطنية في اقتصاد عالمي.

(٣) ظهور شركاء تجاريين جدد ومشاركتهم بنشاط في جولة أوروغواي (إشارة إلى الأسيريين والذين أطلق عليهم Free Riders).

(٤) الاختلال الخارجى الواسع للدول القائمة للتجارة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية أوضح مثال).

(٥) دخول دول جديدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي للاتدماج المتزايد في السوق العالمي (اتحاد دول الكومنولث المستقلة + دول شرق ووسط أوروبا).

(٦) الاتجاه إلى بناء تكتلات تجارية واقتصادية إقليمية مغلقه تتوسع في استخدام القيود الحمائية مع التلويح بتعاظم النزعات الانتقامية.

(٧) خلق أسعار مصطنعة في السوقين المحلي والعالمي (مثال : الولايات المتحدة على مدى السنوات

Trade-Related Intellectual Property Rights (*)

Trade-Related Investment Measures (**)

٩٠ - ١٩٩٥ ستقدم دعما زراعيا يقدر بنحو ٨٥ بليون (مليار) دولار للمزارعين).
(٨) التقسيم الحالي للتكتلات الاقتصادية والتجارية (APEC, EU, NAFTA) ستقذف
بالبعض إلى خارج الحلبة تماما. (مثال: الدول العربية والأفريقية ستكون الضحية الأولى
الرئيسية).

(٩) دعوة بعض الدول النامية بتبنى إنشاء منظمة للتجارة العالمية في إطار الأمم المتحدة (مثال:
عرض وزير خارجية فنزويلا في أكتوبر ١٩٩٠ نهاية عن ١٥ دولة نامية هي: الأرجنتين -
البرازيل - مصر - الجزائر - نيجيريا - الهند - أندونيسيا - جاميكا - ماليزيا - المكسيك -
بيرو - فنزويلا - زيمبابوي - السنغال - يوغسلافيا "آنذاك") (مثال آخر: تمنت مصر الدعوة في
إطار منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة عدم الانحياز إلى ضم مجموعة ال ٧٧ ومجموعة ال ١٥
لتشكل صوتا مسموعا على النطاق العالمي).

(١٠) قيام المجموعة الأوروبية بتقديم مقترحات رسمية إلى سكرتارية "جات" بتحويلها إلى منظمة
دائمة للتجارة الدولية متعددة الأطراف لتصبح صنوا ثالثا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
(الأمر الذي انتهت إليه المفاوضات فعلا في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣).

■ إن استمرار مفوضات دورة أوروjoy قام على ما عرف بمسودة دنكل

Dunkel Draft (Text)

والتي يمكن إيجازها في التالي :

(١) استمرت المفاوضات في دورة أوروjoy منذ ١٣ يناير ١٩٩٣ - بناء على موافقة أطراف
"جات" على أساس ما عرف بمسودة دنكل التي احتوت ٤٣٦ صفحة.

(٢) نظرت الدول المتقدمة إلى مسودة دنكل من زاوية مصالحها الخاصة جدا فيما يتصل بفتح
الأسواق أمام صادراتها، فيما يدعيه البعض من أنها - أي مسودة دنكل - تعطي أملا أمام
الوصول إلى إطار شامل لاقتصاد عالمي مزدهر ينعم بالسلام خلال العقود القادمة.

(٣) تعترف جميع الأطراف في مفاوضات دورة أوروjoy بتعقيد وكبر حجم الدرجة الفنية المفرطة
وعدم التكامل والاتساق في مسودة دنكل (التي مهدت للصياغة الأخيرة في ١٥ ديسمبر

١٩٩٣ - شأنها شأن أى وثيقة فنية معقدة - التضارب والتعارض وعدم التأكد من تفسير العديد من الشروط والنصوص والمعاني الواردة بها.

(٤) أن التعامل مع مسودة دنكل كصفقة واحدة متكاملة One Package تم النظر إليه من منظور مصالح الدول المتقدمة أولاً وإن كان لم تغفل أضييق المساحات لمراعاة ظروف الدول النامية كحواش للموضوع .

■ إن إعادة النظر وتقييم الموقف مازال سانحاً لتقييم صيغة (المشهد الأخير) الذى أفرزته "جات" بانتهاء دورة أوروjoy فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ لأن الموضوع يجب النظر إليه من زاويتين :
الزاوية الأولى : تركز على الأبعاد التفضيلية للتكتلات التجارية.

الزاوية الثانية : تنحو صوب إستراتيجيات لإدارة التجارة الدولية قطاعياً . لماذا؟

لأن النظر من هاتين الزاويتين يجب أن تأخذ السياسات الوطنية بعين الاعتبار خاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف الميزات التنافسية بالتركيز على تحسين مستوى العوامل الرئيسية للإنتاج فيما سيتعلق على وجه الخصوص بقضاياها هى قلب التنمية البشرية والاستثمار البشرى وهى: التعليم - التدريب - أكساب المهارات المهنية المتعددة - دعم البنية الأساسية من خلال تقوية البنية المجتمعية. وما يساند كل ذلك من التوسع فى دفع عملية الادخار والاستثمار محلياً.

■ على المستوى الوطنى (المحلى) بأى دولة نامية يجب التعامل مع مسار التجارة الدولية وإدارتها على المستوى العالمى إذا تم إدراك الثلاثة تساؤلات الحاسمة الآتية :

الأول : هل سيرت (تم ممارسة ضغوط) الدول إلى الموافقة على صفقة أوروjoy - أى استمرار التجارة متعددة الأطراف المفتوحة - بكل قيودها ومحاذيرها المستحدثة تأسيساً على نصوص دنكل وصيغة "المشهد الأخير" مع غياب أى بديل آخر؟

الثانى: هل تستمر أكذوبة وضلال التجارة غير المنصفة للعالم المتقدم؟

الثالث: هل انعدمت تماماً كل الفرص لطرح أى بديل آخر أو أى خيار توفيقى خاصة أمام الدول النامية مع تنامي وتنوع التدفقات التجارية الدولية لنموذج آخر متعدد الجوانب مع بزوغ تأثير التكتلات وإمكانية التركيز على التجارة المدارة قطاعياً؟

أولاً: الفهم الدولي وغانى دورات للتفاوض فى إطار ماكان يعرف بـ "جات"

فى عام ١٩٤٨ وجدت (جات GATT) لترويج تجارة أكثر حرية بين الأطراف المشاركة فيها وكمتمتدى للتفاوض حول القضايا التى تعوق ذلك فى إطار مجموعة من المبادئ تحكم سلوك التجارة الدولية. وتمثلت الملامح الأساسية لهذه الآلية فى إطار "جات" بالمعاملة غير التمييزية تجارياً بين الدول الأطراف والاعتماد على التعريفات بعيداً عن المعوقات غير التعريفية كلما كان ذلك ضرورياً لحماية المنتج المحلى مع امكانية التفاوض حول معدل التعريفات فى حدود مستويات قصوى ومع تسوية النزاعات من خلال التشاور والتراضى أو التصالح، وتجمع حول "جات" ١١٧ دولة (حتى آخر ١٩٩٣) تمثل أكثر من ٨٠٪ من حجم التجارة الدولية كأطراف فيها.

وسبقت دورة أوروغواى سبع دورات أخرى تم فيها تفاوض الأطراف الموقعة على "جات"، حيث أتمت الخمس جولات الأولى فيما بين ١٩٤٧، ١٩٦٢ تم التركيز فيها على خفض معدلات التعريف مع تلاقى المعوقات الكمية خاصة فى تجارة المنتجات المصنوعة. وكانت الدورة

السادسة المسماة بدورة كيندى Kennedy Round (١٩٦٢ - ١٩٦٨) أشبه بسابقاتها الخمس حيث ركزت أيضاً على مزيد من تخفيض التعريفات، ولكنها قد أضافت قضية المعوقات غير التعريفية للتجارة لأول مرة. ثم أعقب هذه الدورة - دورة سابعة والمعروفة بدورة طوكيو Tokyo Round وهى من أكثر الدورات طموحاً عن سابقتها فى إطار "جات" من أجل تخفيض أو إلغاء كافة المعوقات أمام التجارة الدولية التى وافقت عليها الأطراف بالاضافة إلى سلسلة من الاتفاقات حول قواعد السلوك الجديدة وإرساء مجموعة قواعد تعالج العقبات غير التعريفية للتجارة.

ويمكننا إيجاز هذه الدورات تاريخياً وما تم فيها فى التالى:

الدورة الأولى : جنيف - ١٩٤٧ ، المشاركين - ٢٣ دولة .

الموضوع الأساسى (التعريفات).

الدورة الثانية : أنسى - ١٩٤٩ ، المشاركين - ١٣ دولة.

الموضوع الأساسى (التعريفات).

الدورة الثالثة : توركاى - ١٩٥١ ، المشاركين ٣٨ دولة.

الموضوع الأساسى (التعريفات)

الدورة الرابعة : جنيف - ١٩٥٦ ، المشاركين ٢٦ دولة.

الموضوع الأساسي (التعريفات).

الدورة الخامسة : جنيف (٦٠ - ١٩٦١)، المشاركين ٢٦ دولة.

الموضوع الأساسي (التعريفات).

وقد عرفت هذه الدورة بدورة ديلون Dillon Round

الدورة السادسة : جنيف (٦٤ - ١٩٦٧)، المشاركين ٦٢ دولة.

الموضوع الأساسي (التعريفات، الاجراءات المضادة للاغراق).

وقد عرفت هذه الدورة بدورة كيندى Kennedy Round

الدورة السابعة : جنيف (١٩٧٣ - ١٩٧٩)، المشاركين ١٠٢ دولة

الموضوع الأساسي (التعريفات ، المشاكل غير التعريفية، إطار الإتفاقيات).

وقد عرفت هذه الدورة بدورة طوكيو Tokyo Round

وعبر كل تلك الدورات فانها قد انتهت إلى توصل الدول المتقدمة الأطراف في "جات" إلى تخفيض وصل في معدلته إلى ٣٤٪ للتعريفات الجمركية على المصنوعات، وقد تم تدريج الخفض فيما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٨٧ للتعريفات الجمركية بين الدول المتقدمة الرئيسية كأطراف في الاتفاق من ٧٪ إلى ٤٧٪.

وقد وافق المفاوضون في دورة طوكيو على ست قواعد سلوك جديدة: إرساء قواعد جديدة للدعم ومقاييس أو معايير تعريفية - المعوقات الفنية للتجارة (المواصفات القياسية) - إجراءات تراخيص الاستيراد - المشتريات الحكومية - القيم الجمركية - مقاييس مضادة للاغراق.

كما أن هناك إتفاقيات أخرى تم التوصل إليها في دورة طوكيو غطت التجارة في بنود معينة لبعض المنتجات (مثل لحوم الأبقار - منتجات الألبان - المنتجات الاستوائية - الطيران المدني).

دورة أوروغواي Uruguay Round (سبتمبر ١٩٨٦ - ١٥ ديسمبر ١٩٩٣).

بالرغم من الانجازات الملموسة لمفاوضات "جات" السابقة في إزالة عوائق التجارة، إلا أن بعض المراقبين أكدوا على ضرورة إدخال عدة إصلاحات ملحة لتحسين قواعد "جات" وكذلك الإجراءات من

أجل تقوية ما تم التفاوض عليه وتم التوصل إليه في دورة طوكيو ولتوسيع إمكانية تغطية "جات" مجالات جديدة في التجارة الدولية.

وفي سبتمبر ١٩٨٦ ألتقى ممثلو ٧٤ دولة في بونتا دل است Punta Del Este بدولة أوروجواي (التي أخذت الدورة اسمها)، وتم التوقيع على الاعلان الوزاري بواسطة وزراء تجارة الدول المشاركة في مؤتمر أوروجواي للتجارة متعددة الأطراف والذي أقر فيه أجندة أعمال الدورة. وقد احتوى الاعلان على كل الأهداف الأساسية للولايات المتحدة وكذا جميع الأهداف المقترحة في دول أخرى كموضوعات للتفاوض.

وبالرغم من أن الاعلان الوزاري - المشار إليه - دعا إلى إقام دورة أوروجواي خلال أربع سنوات إلا أن ذلك لن يمنع من تطبيق أى اتفاقات يمكن التوصل إليها خلال تلك المدة بغض النظر عن انتهاء الفترة المحددة لانتهاء المفاوضات رسميا. وقد تضمن هذا الاعلان الشكل المؤسسي للمفاوضات على هيئة لجنة مفاوضات التجارة Trade Negotiations Committee والتي سيكون لها وجهة النظر العليا لسير المفاوضات، وقد تفرع عن هذه اللجنة مجموعتان:

المجموعة الأولى : مجموعة التفاوض حول السلع .

المجموعة الثانية: مجموعة التفاوض حول الخدمات .

وقد ركزت المجموعة الأولى (التفاوض حول السلع) عملها على تغطية ١٤ قضية حاكمة هي:

(١) الزراعة.

(٢) جميع الأوجه المتعلقة بالتجارة بالنسبة للملكية الفكرية (TRIPS) (بما فيها السلع المغشوشة أو المزورة).

(٣) جميع الأوجه المتعلقة بالتجارة بالنسبة لمقاييس أو معايير الاستثمار (TRIMs) .

(٤) تسوية النزاعات.

(٥) المنتجات الاستوائية.

(٦) المنسوجات والملابس.

(٧) المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية.

(٨) التعريفات.

٩) المعايير غير التعريفية.

١٠) الاجراءات الوقائية.

١١) الدعم والمعايير التعويضية.

١٢) إتفاقات دورة طوكيو.

١٣) بنود (جات).

١٤) نظام وأداء "جات".

وفى ديسمبر ١٩٨٨ وعلى المستوى الوزارى تم مراجعة التقدم فى سير المفاوضات كتقرير عن نصف المدة المحددة لإنهاء مفاوضات دورة أوروغواى فى ١٩٩٠ والتى عقدت فى العاصمة الكندية مونتريال. وقد قصد من ذلك تقييم ما تم إجراؤه من تقدم خلال النصف الأول للدورة وإمكان وضع إطار للإتفاقات المطروحة للتفاوض والتى ستغطى النصف الثانى من الدورة. وكانت ال ١٥ قضية الأساسية وقد مثلت ١٤ منها ما يتعلق بالسلع والأخيرة تتعلق بالخدمات، كانت كلها مطروحة للتفاوض، إلا أنه لم يتم التوصل إلى أى إتفاق بالنسبة للقضايا التالية:

١) الزراعة.

٢) حقوق الملكية الفكرية.

٣) المنسوجات.

٤) الإجراءات الوقائية.

وواضح أن تعثر المفاوضات كان سببه عدم التوصل إلى اتفاق بشأن قضية الزراعة فى لقاء مونتريال مما أدى إلى أن مجمل الصفقة لإنهاء الإتفاق قد تعقدت ظروفها بالرغم من اتفاق الأطراف المتفاوضة على إستمرار المفاوضات خلال أبريل ١٩٨٩ الذى تم التوصل آنذاك إلى إطار الإتفاقيات حول تلك القضايا الأربع المشار إليها آنفا مما أدى إلى إجازة التقرير النصف مرحلى على أساس خمسة عشر إطارا للإتفاق حول القضايا الخمس عشرة المطروحة للتفاوض.

وفى لقاء وزراء التجارة فى العاصمة البلجيكية بروكسل (فى المدة ٣ - ٧ ديسمبر ١٩٩٠) والذى كان مزمعا فيه إنهاء الدورة، إلا أن الاختلافات حول بعض القضايا امكن حلها ولم تفلح فى البعض الآخر. وكان من بين هذه المجالات - قضية الزراعة - وانتهى لقاء بروكسل دون التوصل إلى

أى إتفاق نهائى. وبعد مشاورات مكثفة مع الاطراف الرئيسية فى التفاوض فإن مدير عام "جات" قال: أن هناك قواعد قد تم التوصل إليها لإكمال المحادثات، وقد دعا المفاوضين إلى عقد لقاء فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ ، حيث قال فى هذا اللقاء إن بين يديه كافة العناصر الأساسية التى من شأنها إعادة المفاوضات إلى مجراها الطبيعى، وقد قدم مقترحا كبرنامج عمل غير محدد بمدة زمنية للاتتهاء من المفاوضات. وتبعاً لتقارير عدة عن سير المفاوضات فإن خطة التفاوض سمح لها بأن تمتد المحادثات خلال ١٩٩١ ، ١٩٩٢ أيضاً لاجتماعات المجموعات الفنية - وهذا ما حدث بالفعل إلى أن تم الانتهاء فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ من دورة أوروغواى.

مجموعات العمل ...

بعد انقضاء مدة قصيرة على توقيع الإعلان الوزارى من جانب وزراء التجارة لتبدأ الدورة بدأت المفاوضات لمجموعات العمل الخمس عشرة (١٤ للسلع، ١ للخدمات)، وفيما يلى توصيفا كاملا لها (فى فبراير ١٩٩١ أعيد تنظيم هذه المجموعات تحت سبع تقسيمات جديدة مع بقاء القضايا على ما هى عليه).

(١) التجارة الزراعية Agricultural Trade

لقد تركت المفاوضات حول التجارة الزراعية فى الدورات السابقة كثيراً من التشوهات والعقبات فى مجال المنتجات الزراعية، وعلى سبيل المثال، فإنه بينما يتم تشجيع إلغاء القيود الكمية على الواردات فإن "جات" قد سمح بمثل هذه القيود على المنتجات الزراعية الضرورية لضمان حماية سياسات زراعية محلية معينة. وبينما لا تشجع "جات" على دعم الصادرات فإنها تسمح بمثل هذه الإعانات للمنتجات الزراعية وبعض المنتجات الأولية كذلك، لو أن هذا الدعم لا يعطى أى دولة حق الإستحواذ على نصيب أكبر من الصادرات العالمية بالنسبة لمنتج معين.

ولقد وافقت الأطراف المتعاقدة على الحاجة الملحة إلى تأكيد نظام وإمكانات التنبؤ بما يدور حول التجارة والزراعة الدولية كما ورد بالإعلان الوزارى الموقع فى أوروغواى، كما تمت الموافقة على محاولة إرساء كافة المقاييس والمعايير المؤثرة على زيادة الواردات والتنافس فى مجال الصادرات تحت نظم وقواعد أقوى لـ "جات". ولقد اختص الإعلان أهداف المفاوضات فى التقليل من معوقات

الواردات، وكذا نظم أكثر إتساعا فى تطبيق كافة أنواع الدعم المباشر وغير المباشر، كما انسحب أيضا على تخفيض الآثار المضادة فيما يتعلق بقضية المستويات الصحية فيما يتعلق بالتجارة الزراعية.

وكما بدا واضحا فإن تقرير متابعة أعمال المفاوضات وهى مازالت فى منتصف الطريق فإنه بالنسبة للتجارة الزراعية ظلت هى القضية ذات المحتوى المفتوح للمشاكل محل التفاوض.

وكانت وجهتا النظر المتضادتان بين الولايات المتحدة وأوروبا (فرنسا) للوصول إلى الأهداف طويلة المدى للمفاوضات قد تركزت فى الإلغاء النهائى للحماية والدعم بينما دافعت أوروبا عن التقليل فقط. وقد أوضح الإطار المبدئى لأى إتفاق حول الموضوع أن الأهداف طويلة المدى يجب أن قد الأطراف بتخفيضات ملموسة بشكل متقدم دائما بالنسبة للدعم الزراعى والحماية تكون محصلتها هى تصحيح وتحاشى القيود والتشوهات فى الأسواق العالمية للتجارة الزراعية.

واستمرارا لدعم التوجهات الإيجابية فقد حدد تاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ أمام الدول المعنية - كأطراف المشكلة - لوضع ما لديها من أفكار، وبالنسبة للولايات المتحدة فقد اقترحت إستئزال ٩٠٪ من دعم الصادرات وتحويل القيود غير التعريفية إلى تعريفات وتخفيض التعريفات والدعم الداخلى ومعاييره بما يعادل ٧٥٪ على مدى عشر سنوات.

وفى ٧ نوفمبر ١٩٩٠ وبعد اختلافات داخلية جلية، فإن أوروبا قدمت تخفيضا شاملا للدعم الزراعى وأنواع الحماية المختلفة فى مدى حوالى ٣٠٪. وهكذا اتضح أن الاختلافات حول قضية الزراعة فى مفاوضات "جات" كانت أحد الأسباب الحاكمة فى عدم التوصل إلى إمكانية تحديد توقيت محدد لإنتهائها كما خطط لها - وهذا ما حدث فعلا.

٢) تجارة الخدمات Trade in Services

وتتمثل الخدمات هنا فى أنشطة التأمين، النقل، البنوك، الإثشاءات (التشييد)، وتحتل التجارة فى الخدمات أو تجارة الخدمات جزءا كبيرا من إجمالى التجارة الدولية. وفى حسابات "جات" فإن صادرات العالم من الخدمات التجارية فى ١٩٨٩ بلغت ٦٨٠ بليون (مليار) دولار وهى غالبا ما تشكل ما قيمته ٢٠٪ من القيمة الإجمالية للتجارة الدولية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية

أكبر مصدر للخدمات فى العالم.

وبالرغم من أهمية الخدمات فى التجارة الدولية فإن "جات"، لم تغطى قواعدها تجارة السلع فقط بل اقتصت بالخدمات كذلك عندما تكون حادث عرضى يتعلق بتجارة السلع فقط. ويعتبر أحد الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة فى جولة أوروغواى هو إرساء قواعد لتجارة الخدمات على غرار ما هو قائم بالنسبة لتجارة السلع.

وبالرغم من إبداء المقاومة من جانب بعض الدول النامية، فإن المشاركين فى دورة أوروغواى وافقوا على إقرار قيام مجموعة مفاوضات الخدمات Group on Negotiations on Services والتي ستحاول إرساء إطار من المبادئ والقواعد متعدد الأطراف يقوم على تجارة الخدمات. وأن أهداف مثل هذا الإطار - تبعاً وطبقاً للإعلان الوزارى - يؤكد على تحرير تجارة الخدمات ويدفع بالنمو الاقتصادى لكل الأطراف المشتركة فى التجارة ويطور من عملية التنمية بالدول النامية.

وفى منتصف مسيرة طريق التفاوض فى إطار دورة أوروغواى فإن مجموعة التفاوض حول الخدمات توصلت إلى إتفاق على المبادئ الأساسية اللازمة لتغطية تجارة الخدمات، ومن بين هذه المبادئ احتل مبدأ الشفافية الذى يعبر عن إتاحة المعلومات التى تقننها الحكومات كمعايير مؤثره على تجارة الخدمات، وكذلك مبدأ التعامل الوطنى الذى يعنى معاملة متساوية لمقدم الخدمة المحلى والأجنبى وكذلك عدم التمييز الذى يعنى معاملة متساوية لمقدمى الخدمة الأجانب.

وبعد تقديم المراجعة الشاملة عن مرحلة نصف الطريق لمسيرة مفاوضات دورة أوروغواى فإن المجموعة المتفاوضة حول الخدمات قسمت إلى مجموعات فرعية لمناقشة إمكانيات تطبيق القواعد والمبادئ التى تم التوصل إليها على مختلف القطاعات. ولقد تم مناقشة خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، التشييد (الإنشاءات)، النقل، السياحة، الخدمات الحرفية أو المهنية، القطاع المالى، الخدمات السمعية البصرية Audio-Visual Services وكانت وجهة نظر الولايات المتحدة أن تجارة الخدمات لن يصيبها التمييز طالما أنها ستمنح فرصتها فى أسواق مفتوحة بتعهدات متبادلة بين الدول الأطراف.

٣) حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property Rights

إنتهاك حقوق الملكية الفكرية التي تتمثل في العلامات التجارية والتراخيص وحقوق الطبع، يكون سببا في فقد دخل المالكى هذه الحقوق الفكرية، مما يقلل من حوافز تطوير وإبداع لتقديم منتجات جديدة. وفي تقرير نشرته عام ١٩٨٨ لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة عن مسح قامت به أظهر خسارة عالية قدرت بحوالى ٢٣ر٨ بليون دولار ترجع إلى ثغرات شديدة في حماية الملكية الفكرية.

ويعتبر أحد أهم الأهداف بالنسبة للولايات المتحدة في دورة أوروغواى هو تطوير وتهيئة المقاييس والمعايير الدولية لقضية حماية حقوق الملكية الفكرية وإرساء قواعد تسوية المنازعات وتوفير إجراءات ضمان وحماية في إطار "جات" لهذه القضية. ولقد تضافت مع الولايات المتحدة الأمريكية دول متقدمة أخرى في إتفاق واضح حول قواعد سلوك جديدة، وأصررت بعض الدول النامية بقيادة الهند والبرازيل أن تطرح السؤال الهام عن هذه القضية في الإطار التالى:

هل "جات" هى المنبر أو المكان الملائم لمناقشة أو طرح أو الوصول إلى إرساء قواعد ومقاييس خاصة بقضية حقوق الملكية الفكرية؟

وفى إعلان أوروغواى، اتفقت الأطراف المتعاقدة أنها ستحاول إستجلاء وجهة نظر "جات" بالنسبة لموضوع حقوق الملكية الفكرية. وأنها ستصوغ قواعد محكمة فى هذا الشأن، كما اتفقت على أنها ستناقش موضوع السلع المقلده أو المغشوشة (المزورة) فى إطار متعدد الأطراف أيضا. وبالرغم من إحداث بعض التقدم فى تحديد المعايير اللازمة للحماية ولكن تظل بعض القضايا مثل: تراخيص الأدوية، مشاكل تسمية المنشأ محل سؤال.

٤) معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية (TRIMS)*

بالرغم من أن ترتيبات وإجراءات الاستثمار غالبا ما تؤدي إلى تشويه تدفقات التجارة، فإن "جات" واقعيًا لم تقدم أى نظام للحكومات يمكن اتباعه فيما يتعلق بسياسات الإستثمار. وفى دورة أوروغواى امتدت رعاية "جات" لتغطى قضايا الإستثمارات الأجنبية، وقد اهتم المفاوضون

Trade-Related Investment Measures (*)

الأمريكيون بهذه القضية - قضية الإستثمارات الأجنبية - كهدف أساسى فى هذه الدورة. وقد اعترضت الكثير من الدول على تضمين أجندة الدورة هذه القضية لأن حكوماتها اعتبرت أن ذلك إنتهاكا صارخا لسيادتها الوطنية إذا ما وضعت فى "جات" قواعد تحكم وتتحكم فى عملية انسياب الإستثمارات الأجنبية.

وواضح من الإعلان الوزارى فى أوروغواى أن الأطراف المتعاقدة وافقت على إدراج معايير الإستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية (TRIMs) للتفاوض ولوضع المعايير اللازمة التى تعوق من أو تشوه تدفقات التجارة.

ولقد أظهرت المراجعة فى منتصف طريق التفاوض أن إطارا عاما للموافقة على معايير الإستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية (TRIMs) قد سمحت بمزيد من تجديد تلك المعايير التى تقف عقبة أمام التجارة وكذا التأثيرات التى قد أغفلت ولم تغطيها بنود "جات" التى كان معمولاً بها. إن ذلك يعنى تحاشى الآثار العكسية على معايير الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية ولم تملك الدول النامية غير طرح التساؤلات عما سيكون عليه المستقبل والحاجة إلى هذه القواعد بشأن الاستثمارات الأجنبية.

٥) تسوية النزاعات Dispute Settlement

لاحظ كثير من المراقبين أن الإجراءات المعمول بها فى إطار "جات" لتسوية النزاعات بين الأطراف المتعاقدة هى إجراءات بطيئة غير واضحة وبها قدر كبير من التقييم وغير ملزمة. وبالرغم من أن المفاوضين فى دورة طوكيو حاولوا أن يحسنوا من تلك الإجراءات، فإن العديد من الحكومات بما فيها الولايات المتحدة استمرت فى تأكيدها على أن تلك الإجراءات غير مرضية تماما. إن الغموض واللبس الذى يحيط بتلك الإجراءات فى جزء منها يحدث كنتيجة للتغيرات غير المتوقعة، بينما تهدف "جات" أساسا لتخدم كمنتدى للمشاورات ونادى للتفاوض، فإن العديد من الحكومات حاليا انتهى إلى اعتبار أنها كانت مسئولة عن سيروتها لتصبح وكالة شرعية دوليا لضمان وحماية وضع وتنفيذ القواعد اللازمة بشكل صارم.

ويعتبر أحد أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية فى دورة أوروغواى تقوية آليه تسوية النزاعات. وفى الإعلان الوزارى فإن وزراء التجارة وافقوا على محاولة تحسين وتقوية قواعد

واجراءات "جات" لتأكيد القرارات السريعة والفعالة للنزاعات.

وفى تقرير متابعة ومراجعة ما تم فى منتصف مسيرة التفاوض لدورة أوروجواى فإن تقدما ملموسا قد تم التوصل إليه فى قضية تسوية النزاعات، وفى إطار الاتفاقية فإن وزراء التجارة أبدوا التغييرات الواجبة لإجراءات النزاعات ووافقوا كذلك على تطبيقها على أساس من قواعد المحاولة. إن هذه التغييرات قائمة بالفعل وستستمر حتى نهاية الدورة، وأن التغيير الرئيسى هو التحديد القاطع لإنهاء إجراءات النزاعات فى تقنيات محددة. وعلى سبيل المثال فإن المدة الطويلة منذ طلب المشورة حتى الفصل فى مجلس "جات" على هيئة تقرير متعدد الآراء لا يجب أن يزيد عن ١٥ شهرا. وكذلك فإن ما تم التوصل إليه هو قيام هيئة مستشارى تحكيم تجارى كبديل لتسوية النزاعات.

٦) تجارة المنتجات الاستوائية (المدايرة) Trade in Tropical Products

لقد أرسى الإعلان الوزارى بأوروجواى أجندة شاملة احتوت عدة مقترحات دافعت عنها دول تعتبر صاحبة مصلحة مثلما حدث من جانب الدول النامية بشأن تجارة المنتجات الاستوائية. وقد وافق وزراء التجارة عند مراجعة مسيرة العملية التفاوضية فى النصف الأول منها على إدراج سبع مجموعات لهذه المنتجات المدارية فى إطار التفاوض وقد دعا لوضع إطار للتفاوض حول تخفيض التعريفات بالنسبة لها.

٧) المنسوجات Textiles

وتعتبر قضية المنسوجات من الموضوعات الهامة خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تقدمت بعدة مقترحات بشأنها تختص بالمنسوجات والملابس. وكانت تجارة المنسوجات تنتظم من خلال نظام حصص ثنائى تحت مظلة الترتيبات المتعددة الألياف (Multi-Fiber Arrangement (MFA ولقد أوضح الإعلان الوزارى أن هدف الدورة هو إدماج تلك القطاعات فى نظام "جات" من أجل مزيد من عملية تحرير للتجارة فيها.

وفى تقرير مراجعة نصف المرحلة من المفاوضات لدورة أوروجواى فإن الإطار المحدد لإتمام الإتفاق قد ركز وكرر مؤكدا على تعهدات الإعلان الوزارى بدمج قضية المنسوجات تحت مظلة "جات" وفق ما ستسفر عنه المفاوضات حول هذه القضية نهائيا. وفى فبراير من عام ١٩٩٠ فإن

الولايات المتحدة قدمت مقترحاً بأحدث تغير تدريجي من النظام الحالي لنظام الحصص الثنائي تحت ظل الترتيبات المتعددة الألياف (MFA) إلى أن يصبح نظاماً شاملاً عالمياً في إطار القواعد التي ستصل إليها المفاوضات في إطار "جات". وقد كانت الإستجابة للمقترح الأمريكي إستجابة متواضعة للغاية. وبحلول نوفمبر ١٩٩٠ أسقطت الولايات المتحدة هذا المقترح، وفي ديسمبر ١٩٩٠ عرض المفاوضون إعطاء ذلك (أي المقترح الأمريكي) فترة عشر سنوات لإمكانية الأخذ به. ومن المعروف أن الترتيبات المتعددة الألياف (MFA) كانت تنتهي بنهاية يوليو ١٩٩١.

٨) المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية Natural Resources-Based Products

ولقد تقدمت الدول النامية - كصاحبة مصلحة - بمقترحات لتحرير تجارة المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية، وقد قسمت المناقشات تبعاً لمجموعات هذه المنتجات كالتالي:

(١) المعادن غير الحديدية.

(٢) منتجات الغابات.

(٣) المنتجات السمكية.

وفي التقرير النصف مرحلي وافقت الدول المشاركة على أن تستمر في تفاوضها حول إمكانية تحرير التجارة في هذه المنتجات ولتنسيق أشمل مع بقية مجموعات العمل الأخرى التي يتم مناقشة تلك القضية داخلها لتغطية أشمل وأوسع ومن أمثلتها مجموعة العمل القائمة على قضية التعريفات.

٩) التعريفات Tariffs

وهي من القضايا الأم في قضايا التجارة وهموم "جات" في جميع الدورات. ولقد ضغطت الولايات المتحدة بتطبيق نظام إمتياز يقوم على الأخذ والعطاء (Request-Offer Method).

يربط هذا بين محادثات حول القيود المتعلقة بالتعريفات وتلك المتعلقة بالقيود غير التعريفية.

وقد قدمت دول أخرى مدخلاً لصيغة تخفيض عبر الحدود Across-The-Board Reductions ولم يشر أو ينادى تقرير مراجعة نصف مرحلة المفاوضات لتحقيق أو إمكانية التفاوض حول تطبيق طريقة واحدة لتخفيض التعريفات الجمركية. والذي تم الناداء به هو تخفيضات شاملة لا تقل في

طموحها عن ما تم إنجازه من صياغة المشاركين في دورة طوكيو (وقد قدرت لأن تصبح حوالي ٣٤٪). وفي يناير ١٩٩٠ وافق المتفاوضون على حل توفيقى لتخفيض التعريفات الجمركية ومنذ ذلك الحين هناك مقترحات أخرى قدمت بهذا الشأن. ومنها تلك التي قدمتها الولايات المتحدة للمعاملة بالمثل في الدول الأخرى في إطار إستراتيجية معاملة بدون جمارك Duty-Free Treatment وذلك لمنتجات محددة للمبادلة وفي مقابل منتجات محددة تبادل بها الدول الأخرى.

١٠. المعايير غير التعريفية (Non-Tariff Measures (NTM)

أن هدف المناقشات في مجموعة العمل هذه هو تخفيف أو إلغاء تلك المعايير الغير تعريفية، إن تقرير مراجعة نصف المرحلة في مسيرة التفاوض لدورة أوروغواي كإطار للإتفاق سمح بجميع المداخل لتخفيف هذا الهدف. أن الإتفاق دعم تحريرا ذا معنى يتأتى من مجمل المفاوضات التي يجب أن تكون ملموسة وعلى المفاوضين أن يفضلوا تلك المداخل التي تؤكد المشاركة الأوسع من أجل إفراح أكبر المساحات الممكنة أمام عملية التحرير وكانت أطمح مجموعة العمل القائمة على هذه القضية مناقشة بعض القواعد المتعلقة بالمنشأ ومشاكل تفتيش وفحص ما قبل الشحن إلى المستورد

١١. الإجراءات الوقائية Safe Guards

وهو موضوع وقضية ذات إهتمام عام الأمر الذي دعا إلى تقديم مقترح بإرساء مجموعة القواعد اللازمة لإقرار تلك الإجراءات الوقائية ومنها: الإحتياطات التي تتخذها الحكومات لحماية صناعاتها من أن تغمر أسواقها بالواردات ومن ثم إعطاء فرصة الوقت الكافي لإحداث عملية التكيف أو المواءمة إذا حدث ذلك.

إن الإعلان الوزارى أكد على ضرورة قيام أى إتفاق بشأن تلك الإجراءات الوقائية يكون على أساس من مبادئ "جات" وأن يأخذ في إعتباره عناصر متعددة معينة ويمكن تطبيقه وتطويره بالنسبة لكل الأطراف المشاركة في "جات". واعتبرت القضية الأساسية في المناقشات هي:

أنه إذا أقرت وجوبية تلك الإجراءات فهل يجب تطبيقها على جميع الواردات من جميع الدول (على أسس غير تمييزية) أو على واردات من دول معينة دون غيرها (أسس إنتقائية)؟

١٢) الدعم والمعايير التعويضية Subsidies and Counter Vailing Measures

لقد أكد الإعلان الوزارى على أن المفاوضات حول قضية الدعم والمعايير التعويضية يجب أن تهدف إلى تحسين الأنظمة المتعلقة بمعايير "جات". إن إتفاق الإطار العام الذى تم التوصل إليه فى منتصف مسيرة المفاوضات يتضمن مدخلا تختص به قضية الدعم كالاتى:

(١) الضوء الأخضر : دعم تحت ظروف معينة.

(٢) الضوء الأصفر : لبعض المعايير التعويضية.

(٣) الضوء الأحمر : المنطقة المحظورة للدعم والمعايير التعويضية.

وقد تم التوصل فى تقرير إطار الإتفاق العام لنصف مرحلة الدورة على أن الدول إنقسمت حول هذه القضية، فبعض الدول (ومنها الولايات المتحدة الأمريكية) يؤيد ويريد أن يكون هناك نظام أكبر فيما يتعلق بقضية الدعم والبعض الآخر يرى ويريد أن يكون هذا النظام ذا مساحة أقل أو لا يكون هناك نظام نهائيا.

١٣) إتفاقات دورة طوكيو Tokyo Round Agreements

ومجموعة العمل هذه تأخذ فى إعتبارها إمكانية تحسين وتوسيع الإتفاقات المتعلقة بالقضايا غير التعريفية وقواعد السلوك التى تم التوصل إليها خلال الدورة الأخيرة للمفاوضات متعددة الأطراف. وقد دارت المناقشات فى هذه المجموعة حول التركيز على ثلاث مشاكل متعلقة بقواعد السلوك:

(١) الحواجز الفنية للتجارة (المستويات القياسية Standards)

(٢) تراخيص الإستيراد.

(٣) الإجراءات المضادة للإغراق.

وهناك بعض الدول التى تريد تقييد الإجراءات والمعايير المضادة للإغراق، وكذلك هناك بعض الدول التى تريد تقييد إجراءات ومعايير الإغراق. وقد وصفت المحادثات حول الإجراءات المضادة للإغراق بأنها الذريعة Stalled والتذبذبة ومرطبة القرس.

١٤ مواد وفقرات "جات" GATT Articles

فى الإعلان الوزارى إشارة واضحة للمفاوضين بدورة أوروغواى بإعادة النظر فى مواد وفقرات "جات" والأنظمة وكذلك الترتيبات كما طلبتها الأطراف ذات المصالح المشتركة وإجراء المفاوضات فى أمثل شكل مناسب. وقد أظهرت الولايات المتحدة إهتمامها حول مناقشة تلك الفقرات والمواد التى تختص بموضوعات مشروعات التجارة التى تقوم عليها الدولة State Trading Enterprises وكذلك بموضوع الاستثناءات أو الحصانات أو الإعفاءات التى ترد على موازين المدفوعات. ويدفع الموضوع الأخير المتعلق بموازين المدفوعات أن يسمح للدول النامية أن تقيم الحواجز أمام الواردات عندما يكون لديها مصاعب ومتاعب فى موازين مدفوعاتها. وقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا إحكام الترتيبات الخاصة بهذه الموضوعات.

وفى تقرير نصف المدة لمراجعة أعمال المجموعات المتناقضة بالدورة فإنه تم الإقرار بالتوقيع من جانبهم على أن ما تم بهذا الشأن مازال بعيدا وأنهم حثوا على طرح مقترحات أخرى جديدة ولم يستشعر بأن هناك إجماعا واضحا فى هذا الإتجاه.

١٥ قيام نظام "جات" على وظائفه Functioning of the GATT System (FOGS)

إن الإعلان الوزارى فى محتواه الأساسى قام بتوجيه المفاوضات للأغراض التالية:

- (١) تعزيز دور الجات فى المراقبة والإشراف على سياسات التجارة للأطراف المتعاقدة.
- (٢) تحسين مستوى وعملية إتخاذ القرار داخل "جات" خاصة الدور المناط بهوزارة التجارة.
- (٣) تقوية العلاقة بين "جات" والمنظمات الدولية الأخرى.

وفى تقييم أعمال المفاوضات لمنتصف المدة فإن المجموعة المسئولة عن مشاكل قيام نظام "جات" على وظائفه قامت بعملها على الوجه المطلوب منها القيام به لتدعيم الأغراض الثلاثة السالفة الذكر. وأن الإطار العام للإتفاقية قد أوصى بمراجعة آلية السياسة التجارية لإمكان دراسة سياسات التجارة للدول المختلفة. وقد تم إرساء هذه الآلية المطلوبة ويتم فحص سياسات أكبر أربعة أطراف مشتركة فى التجارة الدولية كل عامين وسياسات معظم الدول الأخرى الأطراف المشاركة كل ٤ أو ٦ سنوات على أساس مستوى التقدم فيها ومشاركتها فى التجارة الدولية. وقد أوصى إطار عام الإتفاق كذلك بأن

يجتمع وزراء التجارة في لقاء كل عامين لتوضيح وإظهار التمهيدات قبل "جات" كما تم التوصية بمزيد من التنسيق بين "جات" وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأنبط بمجموعة العمل تقديم هذه مقترح بإنشاء منظمة للتجارة العالمية World Trade Organization لتدوب فيها ما كان يعرف بـ "جات" إلى الأبد - وهذا ما حدث فعلا.

ثانياً : الإدراك المحلى بالدول النامية

في الفترة من ٢٠ مايو ١٩٩٣ إلى ٢٢ مايو ١٩٩٣ - بقاعة الاجتماعات بمؤسسة الأهرام - بالقاهرة تم عقد المؤتمر السنوى العلمى للجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية بالإشتراك والتعاون مع:

* مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجمهورية الأهرام.

* مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

* قطاع التشييل التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

* مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية - جامعة حلوان.

وعلى مدى ثلاثة أيام المؤتمر عقدت إثننا عشرة جلسة متضمنه جلسة الافتتاح والختام ، شارك فيها ثلاثة وثلاثون متحدثاً - قام ثمانية عشر منهم بتقديم أوراق علمية تأسس عليها حديثهم أمام المؤتمر عن المحاور المختلفة لموضوع المؤتمر والذي تركز على: الأبعاد والآثار الإقتصادية لمفاوضات (جات) .

وقد مثل ذلك أحد العلامات البارزة لوعى المجتمع العلمى والبحثى فى مصر بأهمية عرض الموضوع قبل أن تنتهى مفاوضات دورة أوروغواى الثامنة فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ فيما أشار إليه صراحة من دق نواقيس الخطر والتحذير والتبصير بما تحمله الأيام من نتائج خاصة بعد إمكان التوصل إلى أى صيغة من شأنها أن تنتهى بها الدورة. والنقاط التالية هى من أهم ما أثير حوله الإهتمام من مخاطر المستقبل للقبول بنتيجة المفاوضات :

* إدراج موضوعات وقضايا: الخدمات - حقوق الملكية الفكرية - الاستثمار.

* هل سيكون الإتفاق (ولو توفيقيا) يحمل مصلحة للدول العربية - لمصر (الأجل المتوسط -

الطويل)

- * أسلوب تسوية النزاعات سينقل إلى مجال التحكيم (قضية السيادة الوطنية) .
- * دور أكثر إحكاما للتكتلات العملاقة وضياح فرص الاختيار أمام الدول النامية (ومنها مصر) .
- * ضيق واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب فى ظل ظروف مخاض لم يسفر عن شيء محدد للنظام العالمى.
- * إيقاف العمل وتعطيل ومصادرة الاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية (برن: لحماية حق المؤلف - باريس: لحماية الملكية الصناعية - روما: لحماية حقوق الإذاعة والبهث - واشنطن: للدوائر (المتكاملة) .
- * إخراج قطاع المنسوجات من الإتفاقية.
- * مصر أمامها فرصة كبيرة لتكون عاصمة البرمجيات التى تحمى الثقافة العربية ولا تخرقها فى الصميم.
- * إخراج الدواء من شروط الجات ضرورة إنسانية غير قابلة لشروط التفاوض.
- * تأثير التنمية الصناعية فى مصر هو تأثير منظومة مكونات عملية التصنيع (الأموال - الأفراد - الإدارة - المواد الخام - الآلات والمعدات - التكنولوجيا - السوق) .
- * حساسية موقف التفاوض حول ما هو ملكية فكرية وما هو ملكية صناعية .
- * وضع المصارف المصرية حاليا لا يسمح بحالة تنافس مع المصارف العالمية لتأثيرها بمنظومة مكونات ومحددات الخدمات المالية ذات الصلة والميزة التنافسية (العماله الماهره المؤهله - متوسط دخل الفرد - حجم السرق المالى المحلى - موقف الدائنية والمدهونية الصافية للدولة - توفر معدات وأسمالية مكمله لتقديم الخدمات) .
- * لا يعتبر قطاع التأمين المصرى قطاعا جذابا للشركات الأجنبية فيما عدا السوق العربية والأفريقية.
- * مكونات التجارة الدولية فى الخدمات حزمه كبيرة يلزمها وعى وحساسيه شديدة عند التعامل معها والتفاوض حولها (انتقالات السفر: البعثات التعليمية - الخدمات الطبية، النقل الدولى: البحرى - الجوى - البرى ، التأمين الدولى : البحرى - الجوى - البرى - التأمين ضد مخاطر الاستثمار - الصادرات ، الخدمات المصرفية : خدمات النقد،

الخدمات المالية: خدمات البوصات ، حقوق الملكية الفكرية: البراءات - الابتكارات -
العلامات المسجلة - المدد الزمنية.

* في مصر يجب أن نفرق بين: قطاع السلع والخدمات القابلة للتبادل الدولي (التمتع بميزة نسبية) وقطاع السلع والخدمات الغير قابلة للتبادل الدولي (الآثار الجانبية للإصلاح الاقتصادي) .

* تحرير تجارة الخدمات - هل يدعونا إلى إعادة تخصيص وتعبئة الموارد بشكل مختلف؟ لأن الموضوع يتعلق بمسألة أمن وطني - تأثيره على الاقتصاد الوطني - دوره في عملية التنمية .

* أن المشكلة الحقيقية لعملية التحرير في إطار ما ستسفر عنه دورة أوروjoy (قبل انتهائها) بالنسبة للقطاع الزراعي المصري هو ما يتصل بالإتمكاسات على: الانتاج - الإستهلاك - التشوهات السوقية - الأسعار - المقاييس الصحية - المواصفات - الأوضاع التصديرية والاستيرادية - إرساء صناعة تصدير زراعي تأخذ بالمعايير العالمية - الهيكل المؤسسي المنظم للتجارة الخارجية الزراعية.

* إن تكاليف المياه لها بعد إقتصادي له ثقله على الدولة وله آفاقه السياسية التي يجب أن نتحسب لها إستراتيجيا وأمنيا.

* ضرورة التمييز بين معنى الدعم والحماية الذي نعطيه للزراعة في مصر وما يتم الحديث عنه في إطار دورة أوروjoy ، ومن هنا يمكن أن نعظم الآثار الايجابية لمصلحتنا.

* إتفاق موقف مصر مع مواقف الدول النامية وغيرها من دول أخرى من حيث الإعتراض على تضمين إتفاقية (جات) في دورة أوروjoy ، لما يخل بإعتبارات السيادة الوطنية والتنمية الاقتصادية ، لأن الهدف من جذب الإستثمارات هو الخروج من عنق الزجاجة وليس هذا فحسب وإنما نوع الضمانات التي يجب أن نطلبها من الإستثمار الأجنبي والتي يتوفر عنها مصالح للوطن.

* إعداد وإمداد المفاوض المصري بالقاعدة العلمية والقاعدة المعلوماتية والقاعدة التفاوضية أمور حاسمه ولن يتم ترسيخ هذه القواعد الثلاث إلا إذا توافرت لدى المفاوض: الإجراءات الإدارية الميسره - إتفاقية وتميز تشكيل الوفد - الاتفاق على سيناريو حوار الوفد .

- * تواجد العمالة المصرية فى الدول العربية هليل وفى السوق الأفريقية محدود جدا ونحن فى مصر لم نئل أى قسط مثل أى دولة أوربية أو حتى عربية أخرى فى هذا المجال .
- * التنازلات المطلوبة فى إطار دورة أورو جوى بالنسبة لقطاع التشبيد أخذت من وجهة النظر التسويقية البحتة دون النظر إلى موضوع نقل التكنولوجيات الجديدة أو إحترام قوانين محليه منظمة وواضح أننا فتحنا الباب ولم نغلقه وربما تعدينا أكثر مما هو مطلوب منا فى إطار (جات - أورو جوى) .
- * تطبيق إتفاقية (جات) فى إطار دورة أورو جوى على قطاع النقل البحرى سوف يكون له تأثير سلبي حاد على ما يحققه قطاع النقل البحرى من عوائد للدولة ، خاصة فى المرحلة الإنتقاليه الحاليه للإنتقال من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى نظام التحول إلى القطاع الخاص وهناك أنشطة لا يجب تحريرها كما لا يجب دخول رعايا أية دولة أجنبية للدخول لممارستها وهى : الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية بالموانئ المصرية - الشحن والتفريغ وتداول البضائع بالموانئ المصرية ومحطات الحاويات - تجميع السفن والأشغال العامة - حجز الفراغات على السفن لنقل البضائع الحكومية - إصلاح السفن وبناؤها - خدمات القطر والإرشاد فى الموانئ .
- * تبلور موقف قطاع النقل البحرى فى عدم الدخول فى نطاق الإتفاقية فى الوقت الحالى ولكن ذلك لا يعنى ألا يتم إنضمام مصر إليها مستقبلا .
- * من الضرورى عدم إغفال البعد البيئى فى منظومة مشاكل التجارة الدولية فى إطار (جات) ودورة أورو جوى لأن علاقة البيئة بالتجارة الخارجية ليست عملية طارئة - وهى تاريخية منذ مؤتمر ستوكهولم - وسيكون لعملية تحرير التجارة آثار بيئية ، والسؤال: ما مدى شرعية استخدام الأساليب التجارية لفرض السلوك البيئى المنضبط عالميا ؟

ومالبت ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ أن يتواكب مع تواتر الأخبار على مستوى العالم بانفضاض دورة مفاوضات أورو جوى فى جنيف حينما هوى بيتر ساذر لاند مدير (جات) بمطرقته وهو يقول (أننى أنهى جولة أورو جوى) معلنا إختتام المفاوضات ؛ ومنذ تلك اللحظة ولم يمض يوم وليس من قبيل المبالغة أن نقول أن أصبحت كلمة (جات) على كل لسان فى دوائر رجال الأعمال - النقابات -

الصحافة - مراكز البحوث العلمية والأكاديمية - المؤتمرات - الندوات - اللقاءات - كافة القطاعات على مستوى الدولة ... الخ .

ولم يكن إهتمام المجالس القومية المتخصصة أقل من إهتمامات الآخرين وإن كان الرأى هنا أكثر تحجيصا وأعق تأثيرا نظرا لذلك التجمع المتميز من خبراء مصر ومفكرها فى جميع المجالات بالإضافة إلى متابعتها مع غيرها من الجهات تلك المفاوضات على مدى السنوات السابقة وكانت قد وضعت العديد من التوصيات تحت يد المفاوض المصرى، وما يهمنا هنا هو إبراز ما انتهت إليه من نتائج وتوصيات وضعتها أمام القيادة السياسية فى ذلك التقرير الشامل والتى كان أهمها :

(١) أن (جات) سوف تتحول إلى (منظمة للتجارة العالمية) لتصبح الضلع الثالث للنظام الاقتصادى الدولى ، والضلعان الآخران هما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإئتمان والتعمير، وبالتالي تكون هذه المنظمات الثلاث مختصة بالأمور الخاصة بالتمويل والتنمية والتجارة الدولية .

(٢) سوف يكون لمنظمة التجارة العالمية لجان رئيسية وفرعية ويجب أن تهيم مصر نفسها للعب دور نشيط فى أعمال تلك اللجان.

(٣) إن مجموعة الدول النامية تشمل دولا ذات مصالح متفاوتة وأحيانا متضاربة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، ويجب أن تلعب مصر دورا نشيطا فى تكتيل جهود الدول النامية لترعيد مواقفها.

(٤) أنه ستحدث زيادة فى حجم التبادل الدولى لجميع الأطراف بتوسيع الأسواق وبخاصة فى أسواق الدول المتقدمة ويجب أن تهدف مصر والدول النامية إلى الحصول على أكبر نصيب منها وذلك بفرض العمل على تكبيف سياساتها الداخلية واتخاذ خطوات هادفة وحاسمة لتشجيع التصدير.

(٥) فى مجال تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة فسوف تفتح أسواق الدول المتقدمة لهذه المنتجات وإلغاء نظام الحصص وإن فترة انتقالية مدتها عشر سنوات ربما تكون ملائمة لعملية تراؤم تحددها سياسات تشكل تحديث هذه الصناعة ورفع كفاءتها الإنتاجية وتخفيض الأعباء المالية الباهظة التى تتحملها.

(٦) إن تخفيضات التعريفات الجمركية التي تبنيتها مصر في إطار الإصلاح الإقتصادي تفوق ما تقضى به إتفاقية (جات) في إنهاء دورة أورو جواي وبالتالي لن يترتب أليه إلتزامات إضافية (الدول الأعضاء في (جات) إلتزمت بتخفيضات وصلت في المتوسط إلى ٣٣٪ من الدول الصناعية الكبرى) ، وذلك يستدعى إعادة دراسة تفصيلية للفرص الجديدة التي نشأت نتيجة للإتفاقية وإتاحة هذه الدراسات لقطاع التصدير (عام - خاص) .

(٧) ضرورة وضع نظام فعال لتحديد الحالات الفعلية للإغراق طبقا للمفهوم الدولي ولاتخاذ الإجراءات التعويضية اللازمة للحماية المشروعة للمنتجات المحلية .

(٨) ضرورة إجراء تعديلات هيكلية في أنشطتنا الزراعية والصناعية والخدمات حتى يمكن الإقلال ما أمكن من الآثار السلبية المحتملة للإتفاقية .

إن النموذج الثاني للإدراك المحلي فيما بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ هو لقاء رئيس الوفد المصرى في مفاوضات (جات) من خلال الندوة التي عقدتها جمعية الإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بالقاهرة في ٨ يناير ١٩٩٤ والتي أشار فيها إلى أمور كثيرة كان من أهمها :

(١) أن الدول النامية بعد الاتفاقية عليها أن تقوم بتخفيض جمركى بما يقدر بـ ٢٤٪ بينما الدول المتقدمة ملزمة بالتخفيض بما يقدر بـ ٣٣٪ على جملة صادراتها .

(٢) أن التخفيضات الجمركية بالنسبة لمصر ستم من خلال التعريفات القديمة أى قبل تعديلها من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادى .

(٣) أن المفاوضات كانت صعبة خاصة بالنسبة للدول النامية ولكن مصر وقفت في بعض البنود وقفات قوية غير معلنة مثل تلك التي تتعلق بالبيئة والتي كانت الدول المتقدمة تريد إدراجها ضمن الإتفاقية ، وهي تمثل إجراءات تقليدية حمائية إضافية على المنتجات المصرية والدول النامية في حالة تطبيقها ، وقد تم تأجيلها لفترة قادمة في المباحثات خلال الـ ١٨ شهرا القادمة أى حتى منتصف عام ١٩٩٥ .

(٤) استطاعت مصر فرض موضوع العمال، انتقال العمال بعد أن كانت الدول المتقدمة ترفض إدراجه نهائيا في الاتفاقية وتم إستصدار قرار بالتفاوض عليه في المجموعة التكميلية خلال الـ ١٨ شهرا القادمة أسوة بموضوع البيئة وبعض الخدمات المصرفية والاتصالات المرتبة والنقل

البحرى، وتستطيع مصر استخدام ورقة العمال حتى فى حالة رفضها فى التمويض فى بنود أخرى.

(٥) أن الاتفاقية الخاصة بالزراعة لم يكن من الممكن مناقشتها أو التعديل فى أى بند منها ، وقد عبرت الدول النامية ومصر عن استيائها وتم المطالبة بالتمويضات بشرط المتابعة التنفيذية.

(٦) أن الدول النامية وقفت فى بعض البنود مواقف ضعيفة وفى بعض البنود الأخرى مواقف قوية ولكنها تعترف بأنها ستتيح الدول المتقدمة فيما تضعه من شروط مع محاولة تخفيف الأضرار.

(٧) أن الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة إذ أنها لا تستطيع التعايش دون هذا النظام ، فالدول النامية كلها لا تقتل سوى ٢٠٪ تقريبا من حجم التجارة العالمية ، وهناك ٦٥ دولة فقط لم تنضم للاتفاقية وليس لمصر معها تعاون يذكر ، وأن التعاون التجارى أغلبه مع الدول المشتركة ضمن الاتفاقية ومن ثم لم يكن من الممكن التخلف عنها.

إن النموذج الثالث للإدراك المحلى لموضوع (جات) قبل وبعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ فى مصر قتل فى اللجنة القومية الدائمة لمتابعة مفاوضات دورة أوروغواى والتي لا يستطيع منصف الجحود بتلك المجهودات المضنية التى حاولت من خلالها اللجنة تعظيم الايجابيات (ما أمكن) . مع محاولة التنسيق مع الدول النامية ذات المصلحة .

وفى الجزء ثالثا سيتم عرض وتحليل لتلك الجهود التى بذلها المفاوض المصرى فى هذا الشأن .

إن الإدراك الحقيقى بالدول النامية لأثر إيجابيات ما ستخلفه دورة أوروغواى على اقتصاديات البلدان النامية وخاصة ذلك الأثر المباشر على أنماط النمو وتطور هياكل تجارتها الخارجية سلميا وخدميا من ناحية أخرى لن يتأتى بنشر - كافة المغارم والمفانم - ومن منطلقات ما ينشر عن ذلك هنا وهناك ، وسيعتبر أى جهد فى هذا الاتجاه بعيدا عن إعمال فكر متأنى قائم على المنهج العلمى ، إدعاء غير صحيح مالم يتم إقرار نموذج فكرى يتم على أساسه تلك الحسابات.

ومثل نموذج المصفوفة النوعية التى سبأتى ذكرها فى الجزء الثالث من هذا العرض مقترحا ملاحقا - فى اعتقادنا - ومدخلا إلى التعامل مع آثار دورة أوروغواى للتعامل مع صيغة (المشهد الأخير) للإتفاقيات التى يبلغ عددها ٢٨ اتفاقا ، حيث لا يجب أن يقتصر قياس تلك الآثار على

أنماط النمو وتطور هياكل التجارة الخارجية سلعيًا وخدميًا فقط إنما سيعتمدها إلى التعامل مع قضايا: النمو - فرص العمل - رفاهية المستهلك - موقف الصناعات المنافسة - النفاذ إلى الأسواق الخارجية - آليات تسوية المنازعات - موقف الدعم - مواجهة الإغراق - التوافق مع التعريفات الجديدة - التعامل مع التوقيعات المحددة للتنفيذ، فيما يجب أن تتحرك على أساسه الدول النامية خاصة على المحاور الأساسية التي يجب أن تشمل: إتفاق عام على التجارة في الخدمات بكل تفاصيلها GATS الجوانب المتصلة بالتجارة في مجال حقوق الملكية الفكرية TRIPS إجراءات ضبط الإستثمار الأجنبي TRIMS سياسات وآليات التنمية التكنولوجية - التعامل مع القضايا البيئية - الأثر الموازي لإنشاء صندوق لدعم التجارة الدولية في مواجهة منظمة التجارة متعددة الأطراف عالميا MTOITF .

وبذلك يكون مقترح هذا المنهج قد أرسى أساسًا لمدخل علمي متأنى غير قائم على تقديرات غير دقيقة ومبدئية - رغم عمق الإحساس بالتكلفة المبدئية المجعفة والتي ستدفعها الدول النامية في الأجل القصير المنظور - بتوجه طويل المدى يتواءم مع التوقيعات المحددة بصيغة (المشهد الأخير) ولن يتأتى ذلك بالضرورة إلا بعد التعامل مع صيغ الـ ٢٨ اتفاقًا على نحو متعمق جدًا من متخصصين سيكون لحساباتهم ورؤيتهم كلمة أخرى في الموضوع.

ثالثًا : موقف المفاوض المصري والجهود المبذولة للوصول إلى

(ليس في الإمكان أبدع مما كان)

يمكن تقسيم المجالات التي شارك فيها المفاوض المصري وتلك الجهود المبذولة من جانب اللجنة القومية الدائمة لمتابعة مفاوضات دورة أوروغواي التي دعمت ذلك في الموضوعات التالية :

أولاً : مجال الغذاء والزراعة :

(١) حقق المفاوض المصري منذ عام ١٩٨٩ إعتراف بقية الدول الأخرى بضرورة مراعاة ظروف الدول المستوردة للغذاء التي قد تتصور من احتمالات إرتفاع أسعار الغذاء نتيجة لإزالة الدعم في الدول الكبرى ثم صدر إعلان يضع هذا المفهوم في شكل برنامج محدد لتعويض هذه الدول من خلال المنح والمعونات الغذائية والحصول على المبيعات الميسرة أو من خلال القروض التي تعمل

على زيادة الإنتاج. وقد ظهر ذلك فى نص ١٩٩١ ، وقد تحسن هذا النص فى النص الجديد من خلال وضع هذا الإعلان كجزء من عمل اللجنة المشرفة على تنفيذ إتفاق الزراعة فى المستقبل وكذلك بتحويله إلى قرار وزارى بما يضيف إليه التعهد السياسى من الدول الكبرى باعطاء هذا التعويض فى المستقبل خلال مدة تنفيذ الاتفاق (٦ سنوات) .

(٢) رأت اللجنة ضرورة النظر فى العروض التى قدمت لفتح الأسواق وإزالة الدعم والمقدمه من الدول الأخرى بحيث يتم النظر فى مدى استفادة الصادرات المصرية من السلع الزراعية فى أسواق الدول المختلفة وخاصة الأرز والقطن والمحضرات والفواكه مع الأخذ فى الإعتبار أن مصر ترتبط باتفاق ثنائى مع دول الاتحاد الأوروبى وكذلك على ضوء التغير الذى تم بالنسبة لإزالة ضوابط الدعم والذى أصبح يعطى للدول الحق فى أن يتم تخفيض الدعم الداخلى بنسبه ٢٠٪ على مدى ست سنوات بشكل إجمالى وما يسمح ذلك لها بالآ يتم التخفيض سلعه سلعه.

(٣) لم يحدث تعديل على إلتزامات الدول فى مجال فتح الأسواق فى نص الزراعة والذى يتم بتحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية وتخفيض هذه الرسوم بنسبة ٣٦٪ على ست سنوات وأن تكون إلتزامات الدول النامية ٢٤٪ فقط ولمدة عشر سنوات ، كما أن إلتزاماتها بتخفيض الدعم تمثل ثلث إلتزامات الدول المتقدمة إلى جانب وجود إعفاءات من ضوابط الدعم للدول النامية تفوق ما تحصل عليه الدول المتقدمه ، كما أشير فى هذا الصدد إلى ما نص عليه إتفاق آخر فى جولة أوروغواى هو إتفاق الدعم والذى أعطى للدول شبيهه بوضع مصر بمنح الدعم بما فى ذلك دعم التصدير والمنوع وفقا لـ (جات) وذلك طالما لم يزد دخل الفرد فى مثل هذه الدول عن ١٠٠٠ دولار أمريكى سنويا.

(٤) قدم مصر عرضا يتضمن ما يجب أن تلتزم به فى إطار إتفاق الزراعة من حيث الرسوم الجمركية أو الإقتال من الحواجز غير الجمركية وقد تم دراسته من جانب الأجهزة الرسمية المختصة ولا تفوق فيه إلتزاماتنا فى (جات) أى إلتزامات قدمتها مصر فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى.

ثانيا: المنسوجات والملابس :

(١) لم يتغير مشروع الاتفاق حول تجارة المنسوجات والملابس عموما عن النص الذى استعرضته

اللجنة فى إجتماعاتها السابقة وخاصة إجتماع ديسمبر ١٩٩١ وأن التعديلات الطفيفه التى وردت به تتلخص فى إزالة القطن الشعر من قائمة المشمول السلى وجاء ذلك محققا لطلب مصر وعدد من الدول الأخرى، وأنه أضيف كلمة Achieve أى يحقق بدلا من كلمة Promote وذلك فى مجال تحرير التجارة الدولية من كافة الدول ، وقد أوضح المفاوض المصرى فى جنيف أن ذلك جاء لمعالجة مشكلة نشأت حول طلب الدول المتقدمة فتح أسواق كل من الهند وباكستان اللتين لم تتقدما بعروض مناسبة لفتح أسواقهما .

(٢) تم الإبقاء على تاريخ عام ١٩٩١ لإعتباره كأساس لتحديد الدول الصغيرة الحجم فى التصدير بما يحقق مصلحة مصر فى أن تكون من بين هذه المجموعة من الدول لكى تستفيد من المزايا الأفضل التى حددت فى الاتفاق لهذه الدول .

(٣) يعمل الاتفاق وهو إتفاق مرحلى مدته عشر سنوات يبدأ فى ١/١/١٩٩٥ وينتهى ١/١/٢٠٠٥ لإزالة القيود والحصص الحالية على تجارة المنسوجات وذلك بأسلوبيين : من خلال الإزالة التدريجية للحصص على ثلاث مراحل ١٦٪ فى بداية الإتفاق ، ١٧٪ بعد ثلاث سنوات ، ١٨٪ فى السنوات الأربع اللاحقه، ومعنى ذلك أن ٥١٪ من القيود ستزال خلال عشر سنوات وأن يتم إزالة الباقي مباشرة بعد نهاية الإتفاق (٢٠٠٥) من خلال زيادة معدلات النمو بنسب ١٦٪ و ٢٥٪ و ٢٧٪ على ثلاث مراحل وذلك بالنسبة للحصص الحالية. حصلت الدول الصغيرة الحجم فى التصدير ومن بينها مصر على معاملة أفضل سواء فى مستوى الحصص أو معدلات النمو وبشكل يتم الإتفاق عليه بين الدولة المستورده والدولة المصدرة.

ثالثا: التصدير ودعم الصادرات :

(١) أوضح المفاوض المصرى الملامح الرئيسية للإتفاق والميزه التى حققتها مصر لصالح الدول صغيرة الحجم فى التصدير وعدم فرض الإجراء الوقائى ضدها طالما لم يزد حجم صادراتها على ٣٪ من إجمالى واردات الدولة المستوردة وما لم يصل حجم صادرات الدول النامية مجتمعه إلى ٩٪ .

(٢) تم إبراز ميزة أخرى حصلت عليها مصر كدولة نامية إذا ما أرادت إستخدام إجراءات الوقاية

(وهذا أمر محتمل ضياع المبرر القانوني لفرض القيود الحالية في ضوء تحسن ظروف ميزان المدفوعات في مصر) وهي إستخدام الاجراء الوقائي لمدة سنتين زيادة عن المتاح للدول الأخرى وإعادة تكرار الاجراء مرة أخرى إذا ما أرادت ذلك.

(٣) بالنسبة لاتفاقي الاغراق والدعم فإن النصوص الواردة فيها تنظر إليها مصر من زاويتين ، الزاوية الأولى هي إحتمال إستخدامها ضد صادراتنا كما حدث في السنوات الماضية ، وإن لم يفرض على صادرات مصر أى رسم إغراق أو دعم والزاوية الثانية هي أن مصر بصدد إقامة نظام لحماية الإنتاج المحلي من الواردات التي قد ترد إلى مصر بأسعار مفرقة أو مدعومة .

(٤) تم إبراز الميزة التي حصلت عليها مصر في إتفاق الدعم والتي تمت نتيجة لجهود المفاوض المصري بالحصول على حق إعطاء الدعم لصادراتنا دون الإلتزام بالضوابط والحدود المفروضة على الدول الأخرى حتى المتاحه فيها وذلك من خلال إعطاء الحق للدول التي لا يزيد دخل الفرد فيها على ١٠٠٠ دولار سنويا ، وكذلك إعطاء الدول النامية الحق في الدعم لمدخلات الإنتاج.

(٥) تم التأكيد على حصول مصر كدولة نامية صغيرة الحجم في التصدير في مواد اتفاق الدعم والإغراق على ميزة بعدم خضوعها لإجراءات مكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية طالما لم تزد صادراتها عن نسبة معينة من حجم واردات الدولة المستورده أو عندما لا يزيد هامش الدعم والإغراق عن نسبة معينه أيضا.

رابعاً: النفاذ للأسواق :

(١) في مجال الإلتزامات تم إيضاح الفرق بين المتطلبات التي يفرضها كل إتفاق ، ففي مجال السلع الزراعية تم إستعراض ما هو مطلوب من كل دول العالم من حيث تحويل القيود غير التعريفيه إلى رسوم جمركية ثم تخفيض هذه الرسوم بنسب محدده سنويا فبالنسبة للدول المتقدمة يتم تخفيض هذه الرسوم بنسبة ٣٦٪ على مدى ٦ سنوات أما الدول النامية فيتم تخفيضها بدرجة أقل وهي ٢٤٪ وعلى مدى سنوات أطول هي عشر سنوات ، هذا بالإضافة إلى نصوص أخرى تتعلق بإجراءات الوقاية ، أما في مجال المنسوجات فلا يوجد هناك إلتزام عام وإنما الإلتزامات تأتي من خلال العروض والطلبات وتطالب الدول المتقدمة بضرورة الإقلال من إرتفاع الرسوم الجمركية والقيود الجمركية الكثيرة التي حمت أسواق الدول النامية خلال السنوات الماضية ،

واقترحت فى هذا الصدد ألا تزيد الرسوم الجمركية على الألياف عن ٧,٥٪ وعلى الغزل عن ١٥٪ وعلى الأقمشة والملابس بنسبة ٣٥٪. أما فى باقى السلع الصناعية فهناك مطالبه بأن يزيد مستوى ربط الرسوم الجمركية لدى الدول النامية على غرار ما فعلته الدول المتقدمة بربط وتثبيت كافة رسومها الجمركية منذ إنضمامها لـ (جات).

(٢) أشار المفاوض المصرى إلى أنه نفذ تعليمات الوزارة والحكومة فى هذا الصدد بأن قدم عرضا فى كل من الزراعة والمنسوجات والسلع الصناعية وقد جاء هذا العرض بعد دراسات مستفيضة على مدى عامى ١٩٩٢، ١٩٩٣ إستجابت فيها مصر لمطالب تخفيض الرسوم الجمركية بالشكل الذى لا يرتب على مصر التزامات تفوق ما قامت بتطبيقه من خلال برنامج الإصلاح الإقتصادى .

(٣) من المقرر أن تنعقد هذه اللجنة مرة أخرى لدراسة كيفية تقديم العرض المصرى بالشكل والأسلوب الذى تطلبه (جات) حيث أن ما تم تقديمه قد جاء فى شكل ملخص وباب التفاوض فى هذا المجال ظل مفتوحا حتى نهاية فبراير ١٩٩٤ فقط .

(٤) بالنسبة لما قدم من عروض من الدول المختلفة وما يمكن إفادة صادراتنا منه فستعكف اللجنة على دراسة هذه العروض والتى وردت مؤخرا نظرا لعدم تقديمها من الدول المختلفة إلا فى الأيام الأخيرة من المفاوضات.

(٥) تم إجراء مشاورات بين مصر والمجموعة الأوروبية فى مجال النفاذ للأسواق رغم أن صادرات مصر تتمتع بالاعفاء الجمركى الكامل لصادراتها الصناعية والزراعية فى إطار اتفاق التعاون الشامل المعقود فى عام ١٩٧٧ إلا أنه يجب النظر فى بعض العوائق غير الجمركية - وإزالة الدعم - التى تعوق الصادرات المصرية فى أسواق المجموعة وذلك إما من خلال اتفاق التعاون الشامل أو بشكل غير رسمى فى إطار مفاوضات عقدت خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٩٤ .

خاسا: تجارة الخدمات :

تمثل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات - وهى إحدى ثلاث إتفاقيات تكون فى مجموعها الاتفاق الشامل الذى تم التوصل إليه بإنهاء مفاوضات دورة أوروڤوى فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ - أكثر أجزاء الإتفاق صعوبة على الفهم ويعود ذلك إلى أن هذه هى المرة الأولى فى التاريخ التى سيتقرر

فبها معاملة الأنشطة الخدمية نفس المعاملة التجارية للسلع الصناعية والزراعية وتحرير تداول هذه الأنشطة بين أسواق العالم المختلفة والسماح لموردي الخدمات (بالنفاذ) إلى الدول الأخرى دون قيود.

ولكى يتسنى فهم أهمية الأنشطة الخدمية في الإقتصاد الدولي الحديث نقول أنها تشمل الآن جميع الخدمات المالية من بنوك وشركات تأمين وأسواق المال ، بالإضافة إلى خدمات النقل بأنواعها الجوية والبحرى والبرى ، ثم شركات الاتصالات والمعلومات بما فيها صناعة الكمبيوتر والصناعات المرتبطة به ، وكل النشاط السياحي وقطاع الإنشاءات والتعمير ، فضلا عن ذلك تشمل الأنشطة الخدمية ذات الطابع التجارى مثل جميع الخدمات المهنية (الطبية والتعليمية والهندسية). ومنذ الستينات ارتفعت الأهمية النسبية للأنشطة الخدمية في الإقتصاد العالمى وأصبحت تمثل ٧٠٪ من الناتج القومى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية ، فيما لا يتجاوز حجم مساهمة الصناعة والزراعة ٣٠٪ ، ويتراوح حجم تجارة الخدمات الدولية حاليا بين ٣ و ٤ تريليون (مليون مليون) دولار كل عام .

وفى مصر فإن حجم مساهمة الموارد الخدمية فى الناتج المحلى الإجمالى يبلغ حاليا ٥٠٪ ، وهذا ما دعا الكثير من رجال المال والاقتصاد إلى إبداء مزيد من الاهتمام بأثر تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات على الاقتصاد الوطنى بعد دخول الاتفاقية الجديدة حيز التنفيذ فى غضون أقل من عام من الآن.

ونظرا لأهمية قطاع الخدمات فى الاقتصاد المصرى ، وأثره الإيجابى على ميزان المدفوعات المصرى لما يشكله من مورد هام وأهمها قطاعات السياحة - نشاط التشييد الخارجى - الخدمات المهنية - النقل والمواصلات بالإضافة إلى أن هناك اتفاقا خلال إجتماع مونتريال فى سياق سير مفاوضات دورة أوروغواى بتضمين عوامل الإنتاج فى تجارة الخدمات (رأس المال - العماله - الإدارة) ، فإننا نلاحظ أن نشاط تجارة الخدمات بالنسبة لمصر (تصدير الخدمات) تكاد تكون نسبته العظمى مع الدول العربية (كافة قطاعات الخدمات) ونسبة أقل فى أفريقيا (التشييد والخدمات المهنية) وأيضاً مع الدول المتقدمة إذا أخذ فى الإعتبار أن مفهوم تجارة الخدمات فى قطاع السياحة هو عبارة عن عملية استقبال واستضافة حركة السياحة فى الوطن .

وتأتى أهمية مشاركة مصر ووجودها داخل الأطراف المتعاقده فى اتفاقية تجارة الخدمات

المجددة آخذين فى الاعتبار النظرة المستقبلية للموضوع وبصفة عامة فى التالى:

أ - تزايد الدول العربية التى تشارك فى مجموعة الخدمات حالياً مصر ، تونس ، المغرب ، السعودية ، الكويت (ومن المحتمل أن تنضم دول أخرى للاتفاق ، وسبق الإشارة إلى أن الدول العربية تمثل أهم سوق لتصدير الخدمات المصرية وأحتمالات زيادتها فى المستقبل واسعة وكبيرة بإحياء التعاون الاقتصادى العربى.

ب - إمكانات المستقبل لزيادة قدرة مصر فى تجارة الخدمات إلى الدول المتقدمة وإرداه فى الاعتبار مع النمو السريع لتلك التجارة على المستوى الدولى.

ج - فتح السوق المصرية لاستيراد بعض الخدمات التى تحتاج إليها خاصة فى المجالات التكنولوجية يؤثر إيجابياً على مجالات التنمية الاقتصادية.

ودون الدخول فى تفاصيل المراحل المختلفة (الاعداد للمفاوضات - بعد الإعلان الوزارى لبدء دورة أوروبجواى - إعداد مسودة مشروع الاتفاقات - خلال مؤتمر بروكسل ١٩٩٠) التى رسمت موقف المفاوض المصرى من مفاوضات الخدمات فقد تم التنبيه مبكراً لكافة الآثار المحتملة على الاقتصاد المصرى وقد عقدت العديد من الاجتماعات المتخصصة لهذا الغرض حضرها المسئولون عن هذه القطاعات (٢٣ قطاعاً) وأسفرت عن تحديد الموقف المصرى والذى تمثل فى: أن تحرير تجارة الخدمات أمر لا يحتمله الاقتصاد المصرى حالياً بسبب شدة المنافسة التى ستدخل فيها قطاعات الخدمات المحلية ، وهى غير مؤهلة حالياً لخوض هذه المنافسة ، كذلك فإن خطط التنمية تعتمد على نمو الصادرات المصرية فى مجال الخدمات بنسبة ٢٢.٥٪ فى الوقت الذى تسعى فيه هذه الخطط إلى خفض الواردات من الأنشطة الخدمية بنحو ٩.٢٪ ولهذا فإن السماح بدخول منافسه غير متكافئة مع واردات خدمية يمثل عرقلة لخطط التنمية. وقد أدى هذا الموقف الذى تبنته مصر إلى إجراء تعديلات جوهرية فى معاملة الدول النامية فى إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ، حيث قرر الاتفاق أن تتولى كل دولة تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية التى تقبل أن يعمل بها الموردون الأجانب ، وقد قامت كل وزارة من الوزارات المسئولة عن الأنشطة الخدمية فى مصر بتحرير القيود التى تراها مناسبة للحفاظ على مصالح الشركات المحلية العاملة فى مجال نشاطها فى مواجهة منافسة الموردين الأجانب ، وقد قدمت مصر بناء على ذلك التزامات محددة فى عدد من قطاعات

الخدمات التى تتناسب مع قدرتها التنافسية أو التى تم تحريرها بالفعل وفقا للضوابط والقوانين والقواعد التى تحكم أنشطة هذه القطاعات ، وقد تم إعداد هذه الالتزامات بمشاركة تامة من الخبراء والمختصين لمراعاة الآراء والجوانب الفنية والقانونية فى هذه الالتزامات وبعد إقرارها من السادة الوزراء المختصين فى هذه القطاعات ، وقد تمت مراعاة تقديم تلك الالتزامات لتكون متماشية مع القوانين والقواعد المصرية التى تحكم تجارة الخدمات دون الحاجة إلى إجراء تعديلات فى هذه القوانين أو تحمل أعباء التزامات تفوق الإمكانيات ويمكن إيجاز ذلك فى التالى :

(١) تتيح التزامات التحرير التى قدمتها الدول الأعضاء فى الاتفاق فرصا أمام الصادرات المصرية من الخدمات خاصة القطاعات التى بلغت مرحلة كبيرة من القدرة على المنافسة مثل فروع البنوك المصرية فى بعض دول أوروبا الغربية ودول المجموعة الأوربية وسويسرا والولايات المتحدة وكذلك المهنيين المصريين والإخصائيين سواء فى الدول المتقدمة أو الدول الأخرى كما أن قطاع الإثنيات يمكنه أن يمارس نشاطه فى الدول العربية - أعضاء الاتفاق - وكذلك الدول الأفريقية نظرا للخبرة الكبيرة لهذا القطاع وسابق أعماله فى تلك الدول.

(٢) بخصوص العمالة المصرية فإنه بالإضافة إلى ما قدمته الدول المشاركة فى المفاوضات حتى الآن فتجرى المفاوضات إعتبارا من مايو ١٩٩٤ بهدف تحقيق المزيد من فتح أسواق الدول المتقدمة أمام الأبدى العاملة وقدمت إلى لجنة المفاوضات فى جنيف قائمة الطلبات المصرية وفقا لنتائج دراسة القطاعات وبالإضافة إلى قائمة إستثناءات شرط الدولة الأكثر رعاية، حماية لمصالح مصر التى رأت أهمية إستمرار الاتفاقات الثنائية المبرمة مع دول أخرى.

(٣) اتفاق الخدمات يتيح لمصر من خلال التزامات محددة الحصول على التكنولوجيا والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات فى الدول المختلفة فضلا عن استفادة مصر من قوانين الدول الأخرى فى تنظيم قطاعات الخدمات فيها والاستفادة من تجارب تلك الدول من حيث القدرة على الاطلاع على كافة النظم والقواعد التى تطبقها الدول المختلفة المتقدمة والنامية.

سادسا: الملكية الفكرية :

اتسمت المفاوضات حول موضوع الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية بالصعوبة

والتعقيد الشديد نظرا للطبيعة الفنية للموضوع والتباين الشديد بين طموحات الدول المتقدمة ومواقف الدول النامية التي كانت تستهدف الحد من تلك الطموحات وأسفرت تلك المفاوضات عن التوصل إلى إتفاق تتمثل الملامح الأساسية له فى شرط المعاملة الوطنية وكذا شرط الدولة الأولى بالرعاية والالتزام بالأحكام الواردة بالاتفاقات والمعاهدات القائمة فى مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية بيرن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة. كما نصت الاتفاقية على وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إساءة استخدامها بأسلوب يمثل عوائق أمام التجارة المشروعة، وأتاحت هذه الاتفاقية فترة انتقالية حيث يختلف تاريخ بدء الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية فيما بين الدول الأعضاء طبقا لمستوى النمو، حيث تقوم الدول المتقدمة بتنفيذه خلال عام من تاريخ بدء السريان بينما تم منح الدول النامية خمس سنوات لبدء تنفيذ الاتفاقية كفترة انتقالية للملاءمة لأوضاعها وظروفها. كما أعطت للدول النامية معاملة خاصة فمن حق الدول النامية الحصول على خمس سنوات إضافية (بالإضافة إلى السنوات الخمس الأولى بأجمالى قدره ١٠ سنوات) قبل الالتزام بتوفير براءات إختراع على أساس المنتج فى المجالات التى لا تمنحها حاليا مثل هذه البراءات مع التزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنية ومالية للدول النامية - عند طلبها ذلك - فى مجال إعداد وتطبيق التشريعات الوطنية وإنشاء وتدعيم الأجهزة الوطنية القائمة.

وموضوع الملكية الفكرية تنظر إليه بعض الدول النامية على أنه ملكية مشتركة للبشر ويجب على التشريعات الدولية أن تساعد على حيازتها كأداة للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العقوبات فى طريق إستخدامها. ومن وجهة نظرها كذلك، أنه فى الحقيقة لم تكن مناقشة الملكية الفكرية فى إطار (جات) إلا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج إبتكاراتهم وإختراعاتهم العلمية أو بمعنى آخر من أجل حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الاستثناء باستغلالها لأطول مدة ممكنة ومحاولة وضع العقوبات أمام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التى تضعها الدول الصناعية فبينما تمتلك الدول النامية المواد الأولية، تمتلك الدول الصناعية التكنولوجيا الحديثة التى بدونها لا يمكن استثمار تلك المواد.

كما أن كثيرا من الدول النامية ترى أن عمليات تقليد السلع فى مجال الملكية الفكرية من

شأنها خلق أنشطة اقتصادية كإقامة الصناعات وإيجاد فرص عمل للحد من البطالة، ومن ثم فإن بعض تلك الدول تغض النظر عنها وتتردد في أخذ الإجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال. ويجمع البعض في الدول النامية على أن الواقع يشير إلى أن التقدم الذي تم إحرازه في مفاوضات أوروغواي بشأن هذه القضية بالذات في مجال الملكية الفكرية سوف يشكل بالضرورة ضغطاً قوياً على المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو WIPO) وأعضاء الاتفاقات المختلفة التي تديرها تلك المنظمة في هذا المجال أو هو في الواقع مصادرة على كل الاتفاقات والمواثيق التي عرفت من قبل (بيرن - باريس - روما - واشنطن) والتي ألحنا إليها من قبل.

ولم تكن كل تلك الأمور غائبة عن المفاوض المصري الذي تم تزويده بالتالي :

- (١) كافة الاتفاقات التي عقدت في إطار (ويبو WIPO) السابق ذكرها الكفيلة بحماية الملكية الفكرية للدول المشتركة والموقعة عليها.
- (٢) القانون المصري رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية حيث يجب وضع الأهداف القومية للمجتمع من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وحث الدول النامية على استخدام كل ما أصبح في الملك العام (Public Domain) من ملكيات فكرية سقطت حقوقها بمرور الوقت القانوني.
- (٣) حقوق الدول النامية بشأن نقل التكنولوجيا والتي تم الاتفاق عليها في خلال المباحثات التي أسفرت عن (مرونة قواعد السلوك Code of Conduct) تحت مظلة مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة UNCTAD .
- (٤) حماية الملكية الفكرية للترويج للاختراعات والابتكارات وليس بهدف احتكار صاحبها لها وتقديمها بشروط مجحفه حيث يجب توازن حقوق الملكية مع صالح المجتمع في كل الأنظمة وفي إطار كل الاتفاقات.
- (٥) اعتبار حاجات الإنسان الأساسية في مجالات الصحة والزراعة والأمن والغذاء والعمل عند التفاوض لحماية الملكيات الفكرية المتعلقة بهذه المجالات.
- (٦) تعزيز نقل التكنولوجيا وانتشار المعلومات التكنولوجية من خلال مساهمة جميع دول العالم في الإنتاج العالمي والتجارة العالمية.

(٧) مبدأ المعاملة الوطنية في إطار الاتفاقيات التي إتفقت ووقعت عليها الأطراف من قبل بالإضافة إلى المنضمين الجدد إليها في إطار (ويبو WIPO).

(٨) حماية البراءات والعلامات المسجلة والتصميمات الصناعية التي توافرت فيها الحدائنه والقابليه للتطبيق الصناعي ولا ينطبق عليها الصفات الآتية :

أ - الاختراعات التي تتعارض مع القوانين والصحة العامة والأمن.

ب - الاختراعات في المجالات الزراعية وتربية الحيوانات.

ج - الاختراعات في مجالات العلاج البشري والحيوانى.

د - الاختراعات الخاصة بالمواد المشعة والنوويه.

(٩) حماية العلامات المسجلة، تعمل الدول الأعضاء على حمايتها في نطاقها.

(١٠) كما تعمل الدول الأعضاء على تسجيل التصميمات الأصلية تبعاً لرغبة مالكها.

(١١) تعمل الدول الأعضاء على وضع نظام لحماية العلامات الجغرافية والمصدر والمنشأ للمنتجات المنقولة .

(١٢) تعمل الدول الأعضاء على معاملة مواطني الدول الأعضاء معاملة مواطنيها من حيث حماية المؤلفات والأعمال الأدبية والفنية وفقاً لاتفاقية برن وما يستجد من أعمال.

(١٣) عدم تشجيع تجارة الفاسد والمقلد والمزور وتتعاون المكاتب الجمركية بكل دولة من الدول الأعضاء في تبادل المعلومات عن السلع المقلده والمزوره.

(١٤) التأكيد على عدم وضع العوائق أمام التجارة الشرعية السليمه وهنا يلزم التنويه إلى التأكيد على إستمرار متابعة المفاوضات المصرى في الفترة المستقبله من خلال كافة لجان المتابعة إلى تركيز الاهتمام بتلك التدابير الواجب اتخاذها لحماية الملكية الفكرية في مصر في التالى:

أ - التمييز بين التكنولوجيا وبين تنظيم الانتقال إلى عصر التكنولوجيا، فالمسألة الأولى هي بلا شك مسألة علمية تطبيقية من اختصاص العلميين، أما المسألة الثانية فهي مسألة إصلاح تشريعى وتنظيمى وإدارى ومالى يترتب عليها نتائج قانونية واقتصادية وهي من اختصاص المهتمين بأمور القانون والاقتصاد والتخطيط والتنمية.

ب - إقرار سياسة تكنولوجية قومية واضحة المعالم تكون قلب المشروع الوطنى لإحياء نهضة

شاملة بالبلاد والالتزام بها على كافة المستويات مع إعادة النظر فى كل الجهود التى بذلت بهذا الصدد لدى الجهات المستولة بالدولة وأولها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا المكان الشرعى الرسمى لهذا العمل وتلك المسئولية واعتبار ذلك أمرا إستراتيجيا للحاق أو محاولة اللحاق بمعطيات القرن القادم، والتعاون مع كل المهتمين بهذه القضية على مستوى الوطن.

ج - مراجعة الأطر القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية، بما فى ذلك مراجعة وتعديل القانون المصرى لبراءات الاختراع رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٩ بما يتمشى مع برامج التنمية والتطوير التكنولوجى بالبلاد. ليصبح هذا القانون الوطنى المحلى سلاحا قويا فى يد المفاوض المصرى عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا، وطرح ذلك من خلال ومقتضى القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٠ التى انضمت مصر بموجبه إلى: اتفاقية باريس (٢٠ مارس ١٨٨٣) - معاهدة مدريد (١٣ أبريل ١٨٩١) - معاهدة لاهاى (٦ نوفمبر ١٩٢٥).

د - إعداد الكوادر الوطنية اللازمة والمتخصصة فى عمليات التفاوض بشأن عقود التراخيص المتصلة بالملكية الفكرية حتى يمكنها أن تقيم وتختار التكنولوجيا المناسبة للبلاد.

هـ - دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التى تتعامل مع عناصر الملكية الفكرية والتنسيق فيما بينها.

و - تشجيع خلق علامات تجارية وطنية.

ز - ضرورة وجود تواجد محلى وزارة الخارجية المصرية المتخصصين فى تلك المجالات إلى جانب المؤسسات الوطنية المعنية بالأمر على كافة المستويات التفاوضية التى تناقش موضوعات متعلقة بقضية الملكية الفكرية.

خلاصه ومقترحات

قبل أن ينتهى هذا العرض والتحليل بهذا الجزء فى محاولة لصياغة خلاصة وبعض المقترحات التى قد يستعين بها المفاوض المصرى فى استمرار المتابعة التنفيذية لاتفاقيات (جات) التى أسفرت

عنها مفاوضات دورة أوروغواي - من خلال اللجنة القومية الدائمة التي تشمل لجانا متخصصة ينصرف اهتمامها وينصب على أدق ما ورد بالـ ٢٨ اتفاقا التي غطت كافة المجالات في صيغة (المشهد الأخير) الذي ضم أكثر من ٥٠٠ صفحة - قبل أن تنهى هذا العرض نرى أنه من المناسب التأكيد على بعض الحقائق في التالي لا من باب التذكير بها فقط ولكن حسبا يرد على السنة وتقديرات أصحاب المصلحة في كل ما تم الوصول إليه حتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ .

* قدر بعض الخبراء أن صافي دخل دول العالم سوف يزيد بما يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ بليون (مليار) دولار في العام، وقد قدر صافي الزيادة في دخل مناطق العالم في العام على النحو التالي:

- المجموعة الأوروبية (٢١ دولة حتى الآن) ٦١ بليون دولار
- الكتلة السوفيتية السابقة ٣٧ بليون دولار
- الولايات المتحدة الأمريكية ٣٦ بليون دولار

أما خسارة أفريقيا فقدرت بحوالى من ٢ - ٣ بليون دولار.

* ذكرت صحيفة (فاينانشيال تايمز) البريطانية أن الدول النامية ستكون أقل الدول إستفادة من اتفاقيه (جات) كما أنها لن تشارك في جنى ثمارها على الأقل في الفترة الحالية والفترات القصيرة القادمة .

وأوضح المسئول الهندي في مفاوضات (جات) أن الدول النامية قدمت في هذه الاتفاقية أكثر بكثير مما سوف تجنيه من جراء عمليات تحرير التجارة وإزالة العوائق الجمركية ، وقالت الصحيفة أن أكثر الدول تأثرا (بالاتفاقية سوف تكون الدول المستوردة للغذاء وهي تشمل قارة أفريقيا بأكملها وأنه من المنتظر أن ترتفع أسعار المنتجات الزراعية بنسبة ١٠٪ عن الأسعار الحالية وأنه بالرغم من تشجيع حرية التجارة على زيادة الإنتاج الزراعى إلا أنه بالغاء الدعم على منتجى السلع الزراعية في أوروبا وأمريكا والتصدى للوسائل الأخرى لحماية السلع الزراعية سيؤدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار. وذكرت الصحيفة أنه في الوقت الذى أقدمت فيه الدول النامية على التخفيض الجمركى على وارداتها الصناعية بمتوسط يصل قدره إلى ٣٨٪ فإن الواردات التى إنخفضت أسعارها الجمركية فى المقابل تصل إلى ٣٢٪ من بينها ١٩٪ فقط إنخفاضا جمركيا من الدول المتقدمة.

وتشير الصحيفة إلى أن أحد أهم أسباب تأثر الدول النامية بالاتفاقية هو عدم تضمينها لقطاع المنسوجات وإدراجها فى اتفاقية خاصة تسمح بالحماية سواء الجمركية أو بنظام الحصص، ولن تتضرر الدول النامية فقط من جراء تحرير التجارة ولكنها ستتأثر أيضا بنتيجة إنتهاء نظام التفضيل الذى كانت تتمتع به صادراتها فى الدول الصناعية الكبرى، ونجد أن مصر كان لديها وضع متميز بالنسبة لصادراتها فى بعض الأسواق أهمها الأوروبية والأمريكية، وكذلك بالنسبة لدول البحر الكاريبى والتى كانت لديها إمتيازات فى نفس الأسواق فى مجالات المنسوجات والموز. وتوقع الأوساط العالمية أن تبدأ هذه الدول الخاسرة فى جنى ثمار الاتفاقية أسوة بالدول الكبرى بعد فترة متقدمة نتيجة تحسين قواعد التجارة ولأنها لابد أن يكون لها نصيب من الرخاء الذى سيصيب العالم من جراء الاتفاقية(إن شاء الله).

* تقول مجلة (إيكونوميست) البريطانية أن قرار إلغاء كافة أشكال الدعم للمنتجات الزراعية والغذائية سيؤدى إلى ثورة خضراء فى الدول النامية. إذ لأول مرة فى تاريخ هذه الدول ستوافر الظروف التى تجعل الفلاحين يعودون إلى الأرض. وتقصد المجلة أن ازدياد أسعار المنتجات الغذائية العالمية سيخلق الجدوى الاقتصادية الكافية التى تجعل المزارعين يزرعون كل شبر من الأرض. لكن المجلة لا تعرف أن أغلب الدول النامية التى لم تخطط بعد لهذا الحلم تحد من أسعار المواد الغذائية ظنا منها أنها تفعل شيئا جيدا، فتثبتت أسعار المواد الغذائية يضر بالمزارعين ولا ينفع سكان المدن على المدى البعيد فتكون النتيجة غزو الريف للمدن.

ومفاد ذلك كله أن الدول النامية، خاصة المجموعة العربية باتت فى عصر المواد الغذائية المرتفعة الأسعار، والمطلوب العمل منذ الآن على توسيع قاعدة إنتاج المواد الغذائية خصوصا ما يتعلق باللحوم ومشتقات الألبان، لأن حجم الضرر يتمثل فى واردات سنوية تصل إلى نحو ٣٠ مليون طن من الحبوب (معظمها من القمح) قيمتها لا تقل عن ٤ بليون (مليار) دولار ، عدا باقى الواردات من المواد الغذائية التى تقدر قيمتها الإجمالية (مع القمح) بأكثر من ٣٠ بليون (مليار) دولار فى السنة .

* أن المشاكل التى ستلحق بالدول النامية عموما بعد اتفاقية (المشهد الأخير) تأتى من خمسة مصادر أساسية كما تشير الدراسات الاقتصادية المبدئية فى التالى :

أولاً: أن إسقاط أى شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة فى تلك البلدان سيعنى فتح السوق قماما أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة فى دول الشمال والذي يمكن أن يؤدي إلى محاصرة المشروع الصناعى المحلى والوطنى.

ثانياً: زيادة أسعار الحاصلات الزراعية (والقمح بشكل أساسى) وذلك بعد إلغاء الدعم والتنافس الأوروبى الأمريكى على كسب الأسواق والذي كان يؤدي فى واقع الأمر إلى الحد من إرتفاع الأسعار ، وتقدر الزيادة المرتقبة فى الحاصلات الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ وهو الأمر الذى يقع عبؤه فى الأساس على الدول النامية التى تستورد إحتياجاتها الزراعية والغذائية بنسب تتراوح ما بين ٥٠ - ٨٠٪ .

ثالثاً: إخراج العمال من دائرة اتفاقية (جات) الأمر الذى يعنى تقييد تصدير العمالة الأجنبية والتى تعتمد عليها كثير من الدول النامية كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومى وإخراج العمال من نطاق اتفاقية (جات) أى إعتبارها سلعة مقيده، يتواكب أيضاً مع اتجاه دول الشمال إلى فرض المزيد من القيود حول استيراد العمالة الأجنبية الوافده من الجنوب ويتضح جلياً مع القوانين المقيدة لهجرة وانتقال العمال التى تعم الغرب الأوروبى والأمريكى.

رابعاً: إخراج النسيج ومشتقاته من دائرة (جات) وهى إحدى السلع الرئيسية التى إستطاع كثير من الدول النامية البروز فى مجاله وتعتمد عليه فى التصدير لتنمية مواردها.

أما بالنسبة للفكرة التى دأب على ترويجها بعض الاقتصاديين من اقصادى (جات) بأن الدول النامية قد تخسر على المدى القريب ولكنها قد تكسب على المدى البعيد فإنها تقوم على أساس أنه مع إزدياد أسعار السلع التى تستوردها هذه الدول فإن ذلك سيكون حافزاً لها على وضع خطط بعيدة المدى للتصنيع والاعتماد الذاتى.

خامساً: إذا كانت العمال كسلعه قد أخرجت من اتفاقية (جات) فإنه من الواضح أن هناك مشاكل كثيرة من الزراعيين الفرنسيين واليابانيين والكوريين ضد مقررات اتفاقيه (جات) والتى تعنى حرمانهم من السيطرة على سوقهم الطبيعى، الأمر الذى سيقابله فى الدول النامية تقارب ضرورى ومتوقع فى المصلحة والهدف بين المنتجين فى مجالات الصناعة والزراعة.

* تبين للباحثين الاقتصاديين في الجامعة العربية، وفي مختلف المنظمات والشركات العربية المشتركة أن آثار وذبول اتفاقية (جات) قد تصل إلى حدود الكارثة الاقتصادية والمالية بالنسبة للمجموعة العربية، التي تعيش المشاكل الاجتماعية والهموم الاقتصادية المشتركة والتي تتعدى آثارها البلد الواحد لتشمل جميع الأقطار العربية، على إختلاف هذه المشاكل معيشيه وغذائيه وتكنولوجية وطاقة وأمن، وأن الأمر أصبح يقتضى تحركا سريعا منذ الآن على صعيد كل دولة على حده ثم على مستوى التشاور والتنسيق والتعاون العربى (إن كان ذلك ممهدا له الآن). ومع أن هناك بعض السيناريوهات التي تتصور تقدير الفاتورة العربية القادمة حيث قدرت المنظمة العربية للزراعة أن فاتورة الغذاء العربية حتى مطلع القرن القادم وحدها ستصل إلى ٩٠ بليون (مليار) دولار سنويا ، بسبب الإنفجار السكاني وترك الأراضى الزراعية والتوجه إلى المدن ، ناهيك عن تفاقم مشكلة المياه ونقصها في الوطن العربى، وقد وضع هذا التقدير قبل اتفاقية (جات) الأخيرة وأغلب الظن أن المنظمة ستجرى تعديلات على الرقم ليصبح بحدود تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٠ بليون (مليار) دولار. وإذا كانت الاتفاقية سترتب أعباء كبيرة على فاتورة الأمن الغذائى، فإن أعباءها على فاتورة استيراد مختلف المنتجات لن تقل سواء.

وفي أفضل الحالات ستؤدى اتفاقية (جات) إلى حرمان شرائع كبيرة من (عرب الرفاه) من رفايتهم وتحولهم إلى الفئة المتوسطة الحال، وبالتدريج إلى إزدياد العربى الفقير فقرا، وستتضاءل الآمال بإمكان توافد الأموال اللازمة للتنمية، (وهى الآن متضائله) فكيف عندما يكتمل إحكام تطبيق الاتفاق وتوابعه.

* أن الدول الصناعية الكبرى تدخل عالم تحرير التجارة الخارجية وقد اكتملت لها مقومات التكتل والتجمع الاقتصادى وبعد إستكمال حلقات (تدويل وتسييس) الاقتصاد العالمى وتبلور السلطة الدولية الاقتصادية فى الرقابة وحق (الفيتو) على نظام التجارة الخارجية العالمية بكافة مقرراتها السلعية والخدميه والفكرية والثقافية فيما مثلته كل أحداث صياغة (المشهد الأخير) فى جنيف واتفاق (جات) الأخير وما تضمنته من إنشاء منظمة التجارة متعددة الأطراف ينذر بمنظمة واسعة النفوذ والسلطات فى الملاحقة التجارية لكافة الدول الأعضاء وفيما يمس صميم سيادتها المتطلعه للنمو والتقدم والازدهار وهو جهاز يتعارض دوره ونشاطه وإستراتيجيته مع الحلم بالانضمام

لنادى الدول الصناعية الجديدة الصاعدة الواعده والالتحاق بمركب (فور) جدد ... تلك هى القضية الحقيقية فى اتفاق (جات) الأخير الجديد وهى قضية تحتاج إلى حركة مكثفة تبعث الحركة والحياة فى موقف الأغلبية الصامته للدول النامية قبل أن يجرفها الطوفان إلى غير رجعه ... إن هذا الوضع هو ما أشار إليه السيد وزير خارجية مصر بوضوح فى أن الدول الصناعية الكبرى هى صانعة الاتفاقية وبالتالي هى المستفيدة منها وكانت مصالحها الأولى بالرعاية، وأن الأمر الثانى هو أنه لا يجب أن ننفى أننا صنعنا شيئا - كدول نامية - فى هذه الاتفاقية، وأن الأمر الثالث هو أن خروجنا من الاتفاقية أمر غير وارد الآن ... وأن الأمر الرابع هو علينا رصد المكاسب والخسائر بحسابات فعلية دقيقة كى نفكر جدبا فى وسائل إطلاق إقتصادنا نحو النمو والتقدم الحقيقيين. بينما يؤكد السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرى على أن مصر لم تفتح أبوابها على مصراعيها بل تم ذلك فى ضوء ما التزمت به وما يتفق مع برنامج الإصلاح الإقتصادى، وأن جزءا كبيرا من التزامات الاتفاقيات تم الأخذ به فعلا فى مصر قبل انتهاء أعمال الجوله، ومازال هناك القليل الذى يخضع للمفاوضات فى مجال الوصول إلى الأسواق فى السلع والخدمات، وأن نتائج جولة أوروغواى ليست بالصورة التى تخيف البعض لأن ما تم الاتفاق عليه لم يكن بعيدا عنا أو مفروضا علينا وإنما كانت لنا مشاركة فعالة فى صياغته مع الآخرين بما يحقق مصالحنا ومصالح بقية الدول المشاركة. وفى ذلك أكد السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرى أمام الاجتماع الذى عقدته (فى أول يناير ١٩٩٤) اللجنة الدائمة لمتابعة مفاوضات (جات)، وحضرها ممثلو الحكومة وقطاع الأعمال العام على عدة حقائق يمكن إيجازها فى التالى:

- أن مصر لا يمكن لها أن تنعزل عن هذه الحقائق والمتغيرات الدولية وقد ظلت جزءا من هذا العالم وتندمج فيه كعضو نشيط فى الاتفاقيات الاقتصادية على مستوياتها المختلفة تؤثر وتتأثر به.
- أن مصر عضو فى (جات) منذ عام ١٩٧٠ بعد أن تفاوضت على الدخول فيها على مدى ثمانى سنوات منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٠ وهى فى هذا أسعد حالا من الدول التى وعت أهمية (جات) مؤخرًا وتسعى حاليا للانضمام ولا شك أن لهذه العضوية ميزة كبيرة فى المشاركة فى منظمة التجارة الدولية الجديدة.

- أن مصر لم تلتزم ولا تلتزم بتحمل أعباء تفوق قدرتها كما أن الالتزامات التى ترتبت على مصر فى إطار هذه الجولة لم تزد على التزامات الدول النامية الأخرى بل هى أقل بكثير من تلك الدول

نتيجة لتطابق بعض المعايير التي توفر معاملة أفضل أو التزامات أقل للدول صغيرة الحجم فى التجارة الدولية أو للدول ذات الدخل الفردى المشابه للدخل فى مصر.

- ان من حسن الحظ أن يتراكب مشاركة مصر فى المفاوضات التى انتهت فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ فى التجارة الدولية مع برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر وبحيث لا يرتب اتفاق (جات) الأخير التزامات تفوق ما اتخذته مصر فعلا فى إطار البرامج الذاتية التى اتخذتها خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة.

- أن الاتفاقات التى تفاوضنا عليها خلال السنوات السبع الماضية ما هى إلا إطار يحكم علاقاتنا التجارية مع الدول المختلفة يعطى لنا حقوقنا ويرتب علينا التزامات ومهما تكن هذه أو تلك فما هى إلا عبارة عن فرص يجب استغلالها وتحديات علينا قبولها والتكيف معها سواء من الحكومة أو رجال أعمال من القطاع العام أو الخاص

... والآن وبالرغم من ضراوة الإعصار الذى قمثله اتفاقيات (جات) بصيغة (المشهد الأخير) علينا أن نلجأ ونلوذ بالثوابت والتى تتمثل - فى اعتقادنا - فى التالى:

(١) يستحيل فهم اتفاقية (جات) وتحليلها فى سياق ينفصل عن الفهم التام والكامل للمفهوم العصرى للتخصص وتقسيم العمل بين الدول.

(٢) تركز دائما جانب هام من الحوار بين الشمال المتقدم الغنى والجنوب المتخلف الفقير على نقطة محورية تقول بعدم عدالة شروط التجارة الدولية وهى عدالة لا ترتبط من قريب أو بعيد بمبدأ حرية التجارة.

(٣) مع التكنولوجيا والتقدم توارى المفهوم السابق والتقليدى للتخصص وتقسيم العمل بين دول العالم وظهر الإتجاه الذى سُمى (إعادة التوطين الصناعى)، حيث تم التخلص من الكثير من الصناعات الملوثة للبيئة ونقلها إلى الدول النامية التى لا توجد بها قوانين متشددة لحماية البيئة (ناهيك عن دفن النفايات النووية).

(٤) تخصص الدول الصناعية الكبرى فى (صناعات التكنولوجيا المتقدمة) كمبيوتر - برامج - خدمات دولية... الخ، لتحقيق قيمة مضافة عالية، وتكثيف إستغلال رأس المال وتكثيف استخدام وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة مما يخلق فى النهاية ما يمكن تسميته (بالميزه التنافسيه).

- ٥) احتمال الفهم الصحيح لاتفاقية (جات) لا يمكن أن ينفصل عن التقدير السليم لصورة البعد الجغرافى للبروز - أو ما يمكن أن يطلق عليه القارة الاقتصادية وأوضاع الأمثلة NAFTA وتحرك الاتحاد الأوربي يوشك أن يضم غالبية القارة الأوربية لتمهيد الطريق والتحرك صوب إقامة كيان الولايات المتحدة الأوربية مع القرن القادم، بالإضافة إلى ما يحدث فى المجال الآسيوى الباسيفيكي والمعروف الآن بـ APEC .
- ٦) الرسالة التى تود اتفاقية (جات) الأخيرة أن يفهمها العالم هو: أن عصر تكرار المعجزة اليابانية والآسيوية قد انتهى الى غير رجعه، وهذا هو السبب الأساسى لإدراج قضية (الملكية الفكرية) فى إطار مفاوضات دورة أوروغواي.
- ٧) الرسالة الهامة الثانية هى: أن واقع التكتلات الدولية الجديدة سيتيح فرصة الصناعات كثيفة العمالة أساسا لدول الجوار الجغرافى فى أوروبا الشرقية (بالنسبة لأوروبا) وفى منطقة الكاريبي والمكسيك وأمريكا اللاتينية (بالنسبة لأمريكا) وفى دول حافة الباسيفيك والجنوب الشرق آسيوى (بالنسبة لليابان).
- ٨) أنه لا إصلاح اقتصادى بدون إصلاح سياسى فيما يرضى أهواء تراها التوازنات الجديدة للنظام السياسى والاقتصادى العالمى السائد الآن.
- ٩) ما تفرضه اتفاقية (جات) أو برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر لا يجب أن يصادر الحق فى حماية الإنتاج الوطنى ولا ينفى حق المنتج فى مدة كافيته (حسب تقديراته) للمواءمة مع الأوضاع الجديدة التى سيرتها الاتفاق مستقبلا ولا يسلب حق الدولة فى تأكيد سيادتها فى إتخاذ الإجراءات الفعالة ضد الإغراق أو ضد الدعم غير المشروع أو ضد رفض (أو فرض قبول) ما لا تراه فى المصلحة العامة اليوم وغدا.
- ١٠) أنه لا يجب نشر كافه الحديث عن المغارم والمغانم قبل إعمال الفكر المتأنى القائم على المنهج العلمى وتمبئة مثلى لحشد متميز ومتخصص فى كافة المجالات مع المفاوض المصرى ليكون قوة مساندة فعالة يضع البدائل وينير الطريق ويوفر سيناريوهات الحوار ويحدد المحاذير فى الفترة الحاسمة القادمة إعمالا (للحكمه أن ما لا يدرك كله لا يترك كله)
- ... وهنا نقدم هذه المجموعة من المقترحات والتى نوجزها فى التالى:
- ١) إنشاء شبكة معلومات وقواعد بيانات تشمل الـ ٢٨ اتفاقية وكافة الجهات المسئولة عن

التعامل معها بشكل تفصيلي تتيح للمفاوض المصرى إمكانية دعم الحوار وتوقيتات المتابعة التنفيذية لهذه الاتفاقيات فى إطار ما انتهت إليه (جات) وبعد قيام منظمة التجارة العالمية.

٢) إنشاء جهاز لمنابعة حقوق الملكية الفكرية بكافة فروعها.

٣) تشكيل مجموعات عمل (دائمة) من حشد المتميزين والمتخصصين (المشار إليه) لكل قضية من القضايا التى تثيرها الـ ٢٨ اتفاقية فى إطار (جات) الأخيرة.

٤) تشكيل مجموعة عمل من كل الجهات المعنية والمسئولة بالدولة للتعاون مع بعض البلاد النامية ذات الاهتمام بالموضوع وتطعيمها بالمتخصصين والمتميزين فى مجالات التعاون الدولى والعلاقات الدولية فى جهات البحث العلمى والمؤسسات الأكاديمية والجامعات وإيجاد أرضية مشتركة لعمل مستقبلى موحد ما أمكن ذلك على وجه السرعة.

٥) التفاوض الحاسم حول مبدأ بانشاء (صندوق دعم التجارة الدولية) ITF: International Trade Fund تحول إليه نسبة متفق عليها من الأرباح والمكاسب التى ستحققها الدول المتقدمة لموازنة الأضرار التى ستلحق بالدول النامية وكذلك مساندتها لتطوير وتحديث قطاع التجارة الخارجية بها ليكون أكثر قدرة وكفاءة للعمل وفقا لأحكام اتفاقيات (جات) وشروطها المستقبلية وهل يمكن أن يكون مؤسسة موازية لمنظمة التجارة متعددة الأطراف أو فى إطار الأمم المتحدة أو أى صيغة أخرى تكفل له جدية العمل.

٦) التفاوض حوله قداسة التوقيعات المحددة باتفاقيات (جات) الأخيرة خاصة اجتماع مراكش بالمغرب فى ١٩٩٤ (على الأقل لمدة سنة) أى تأجيله إلى ١٩٩٥ ، حتى تعطى الفرصة للجميع وكافة الأطراف للمزيد من التفاوض بحثا عن أدنى حد للعدالة فى العلاقات التجارية الدولية التى ستسود بقيام منظمة التجارة متعددة الأطراف ، وربما لا يصبح لهذه الكلمات معنى حقيقى إذا ما تم التوقيع فى ١٩٩٤ .

وفى اعتقادنا أن ذلك كله يمكن أن يتأسس على قبول التعامل مع مقترح المصفوفه النوعيه التالية لكيفية التعامل المستقبلى مع صفقه العصر العالمية المسماه بصيغة (المشهد الأخير) فى إطار ٢٨ اتفاقية تضمنها إنهاء دور (جات) وبداية دور لمنظمة للتجارة متعددة الأطراف .

مقترح المصفوفة النوعية للتعامل المستقبلي مع صيغة "المشهد الأخير لاتفاقيات" جات " ال ٢٨

المحاور *	القضايا	الاقتصادي	(٢) فرص العمل	(٣) رفاهية المستهلك	(٤) الصناعات المنافسة	(٥) الاموال الخارجية	(٦) تسوية المنازعات	(٧) الدعم	(٨) الاغراف	(٩) التعريفات	(١٠) التوفيقات
		DM- +	DM- +	DM- +	DM- +	DM- +	DM- +	DM- +	DM- +	DM- +	DM- +
١ - المصلحة الوطنية											
٢ - الدعم المحلي للمصلحة والسيادة الوطنية											
٣ - قبول صيغة "المشهد الأخير"											
٤ - تحفظات خاصة على بعض الاتفاقيات											
٥ - تقييم أوضاع الاتفاقيات الثنائية والإقليمية											
٦ - تقييم الموقف الموحد للدول النامية											
٧ - GATS + مكوناتها											
٨ - TRIPS + مكوناتها											
٩ - TRIMS + مكوناتها											
١٠ - T.D. + آلياتها											
١١ - E.I. + أبعادها											
١٢ - MTO / ITF											

* بالنسبة للمحاور فإن التطرق الى تفصيلات يستلزمها المفاوضات هامة للاحاطة بها تفصيليا يعتبر ضرورة يجب أن تبحثها مجموعات العمل المشار اليها سابقا على كافة المستويات

Key : + : Overall Positive

- : Negative impact expected

M : Mixed results

D : Depends on negotiations
(not yet evident)

GATS : General Agreement on Trade in Services

Trips : Trade - Related Intellectual Property Rights

TRIMS : Trade - Related Investment Measure

T.D. : Technological Development

E.I. : Environmental Issues

MTO/ITF : Multilateral Trade Organization

International Trade Fund.

ويبقى أخيراً سؤال حائر إستثنى به فى إسدال الستار على هذا العرض والتحليل :

هل إتمام كل ما حدث بإقرار صيغة (المشهد الأخير) والإتيان بمنظمة للتجارة متعددة الأطراف تتكامل بدورها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هل ذلك هو المحاولة الأخيرة لعلاج مشاكل النظام العالمى فى مواجهة الكساد والبطالة ؟!

المراجع

أعد هذا العرض والتحليل تأسيساً على أفكار كثيرة تم الاستفادة منها والاستعانة بها عبر الأدبيات والمعلومات التى طرحتها المراجع الآتية :

(١) د. إسماعيل صبرى عبد الله، (الجات) ودورة أوروغواى - ورقة خلفيه للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٢) د. سامى عفيفى حاتم، (وآخرين)، (أمانى الوصال عبد الحافظ، عبير عبد السلام عبد المجيد، صفاء السيد عبد الرحمن)، الموقف التفاوضى للجات فى إطار دورة أوروغواى والاستراتيجية المقترحة للدول النامية فى مجال التفاوض التجارى الدولى - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٣) د. مصطفى أحمد مصطفى، دورة أوروغواى ومستقبل الجات - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٤) د. سامى عفيفى حاتم، النظام التجارى الدولى لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٥) د. محمد حسام محمود لطفى، النظام القانونى لحماية الملكية الأدبية والفنية (حق المؤلف) - ورقة (دراسة موجزة) قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(٦) د. مصطفى أحمد مصطفى، المفاوض المصرى وحقوق الملكية الفكرية فى إطار جولة أوروغواى -

- ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).
- (٧) أحمد عبد الفتاح السنهورى، الجوانب التشريعية للملكية الصناعية وجولة أوروغواى - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣) (غير منشورة).
- (٨) د. السيد دهموش، مستقبل اتفاقيات المنسوجات الدولية فى إطار جولة أوروغواى - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).
- (٩) إدارة البحوث - البنك الأهلى المصرى، قطاع الخدمات المصرفية ومفاوضات الجات ، أثر دورة أوروغواى على الجهاز المصرفى، ورقة قدمت (بواسطة مها حسين) للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشور).
- (١٠) د.عبله الجبالى (البنك المركزى)، أثر تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المالية على الجهاز المصرفى المصرى، ورقة قدمت (بواسطة عمرو عبد الرحمن) للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).
- (١١) خيرى سليم، اتفاقية الجات وقطاع التأمين فى مصر - (موقف قطاع التأمين المصرى من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات)، ورقة قدمت (بواسطة ميلاد كامل) للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).
- (١٢) د.سامى عفيفى حاتم، التجارة الدولية فى الخدمات - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).
- (١٣) د.إجلال راتب، د.فادية عبد السلام، تدابير الاستثمار فى إطار اتفاقيات الجات - ورقة قدمت (بواسطة د.فادية عبد السلام) للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).
- (١٤) عبد الوهاب جلال، الأهمية الاقتصادية لقطاع النقل البحرى وانعكاسات تطبيق اتفاقية الجات - ورقة قدمت للمؤتمر الذى نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).
- (١٥) د.أحمد عيسوى صالح، اتفاقيات الجات وقطاع النقل - ورقة قدمت (بواسطة محمد رحى)

للمؤتمر الذي نظمته الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية (٢٠ - ٢٢ مايو ١٩٩٣)، (غير منشورة).

(١٦) كل ما نشر عن (جات) وأثر إنعكاساتها على الاقتصاد المصرى عبر وسائل الإعلام المختلفة خاصة ما نشر فى جميع أنواع الصحف والمجلات المتخصصة، والمشاركة فى الندوات واللقاءات والمؤتمرات التى تكثف نشاطها خاصة بعد ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وحتى كتابة هذا العرض والتحليل.

- 17) GATT, GATT - What it is, What it does, Geneva. 1991.
- 18) Tobin, James, " *The Adam Smith Address: on Living and Trading with Japan: United States Commercial and Macro-Economic Policies*", Business Economics, Vol. XXVI Number 1. pp. 5-16, (January). 1991
- 19) Prestowitz, C.V. Jr., Alen Tonelson, and Robert W. Jerome, "*The Last Gasp of GATTism*, *Harvard Business Review*, (March- April). 1991
- 20) Ostry, Sylvia, "*The Uruguay Round: Unfinished Symphony*", Finance and Development, (IMF/World Bank: Washington, D.C.), (June). 1991
- 21) Bhagwati, Jagdish, *The World Trading System at Risk*, (Princeton University Press: Princeton, New Jersey). 1991
- 22) World Bank, *World Development Report*, (Oxford University Press): New York). 1991
- 23) Wonnacott, Ronald J., "*U.S. Hub-and-Spoke Bilaterals and the Multilateral Trading System*", "C.D. Howe Policy Commentary No. 23, (Toronto: C.D. Howe Institute). 1990
- 24) Congress of the United States, Congressional Budget Office, *The GATT Negotiations and U.S. Trade Policy*, U.S. Government Printing Office: Washington, D.C.). 1990
- 25) GATT Secretariat, *International Trade 80 - 90*, (GATT; Geneva). 1990
- 26) Heldring, F., Gany C. Hufbauer and Irving B. Kravis, "*Shaping the Tariff and Trade Regimes for the Next Decades*", Papers from the Tenth International

- Monetary and Trade Conference, (The Global Interdependence Center, Philadelphia). 1990
- 27) Governments and Corporations in a Shrinking World: *Trade and Innovation Policies in the United States, Europe, and Japan*, (Council on Foreign Relations Press: New York, London). 1990
- 28) Schott, Jeffrey J., *Completing the Uruguay Round: A Result - Oriented Approach to the GATT Trade Negotiations* (The Institute for International Economics, Washington, D.C.). 1990
- 29) Reich, Robert B., "Who is Us? " *Harvard Business Review*, (January - February). (1991), "Who is them?" *Harvard Business Review*, (March - April). 1990
- 30) Thurow, Lester, C., "GATT is dead ," *The Journal of Accountancy*, (September). 1990
- 31) Epstein, Stephanie, and James Matthew Jones, *Intellectual Property at a Crossroads*, Congressional Economic Leadership Institute. 1990
- 32) Jerone, Robert W., ed., *Issues in the Uruguay Round - U.S. Trade Law Changes: Risks and Benefits. Conference Report*, Economic Strategy Institute. 1990
- 33) Industry Policy Advisory Committee (IPAC), *Report on Uruguay Round of GATT Negotiations*. 1990
- 34) Siwek, Stephen E., and Harold W. Furchtgott - Roth, *Copyright Industries in the U.S. Economy*, Written for the International Intellectual Property Alliance, Economists Alliance. 1990
- 35) Destler, I. M., United States Trade Policy Making in the Uruguay Round. In Nau, Henry R., ed. *Domestic Trade Politics and the Uruguay Round*. New York, Columbia University press. 1989
- 36) Fekete Kuty, Geza., *International Trade in Services; An overview and Blueprint for Negotiations*, Washington, The American Enterprise Institute. 1988

- 37) Baldwin, Robert E. and J. David Richardson, eds. *Issues in the Uruguay Round*, National Bureau of Economic Research, Inc. Conference Report, Cambridge, Mass., National Bureau of Economic Research, Inc.1988
- 38) Jackson, John H., *International Competition in Services*, (American Enterprise Institute for Public Policy Research: Washing- ton, D.C.).1988
- 39) Finger, J. Michael and Andrzej Olechowski, eds. *The Uruguay Round: A Handbook on the Multilateral Trade Negotiations*, Washington, the World Bank.1987
- 40) Atlantic Council of the United States, *The Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations Under GATT: Policy Proposals on Trade and Services*, Washington.

حلقة نقاش

تعقد بمقر معهد التخطيط القومى بالقاهرة وبالإشتراك مع جامعة العلوم
الاقتصادية ببودابست بالمجر حلقة نقاشية حول :

The Distribution Effects of Economic Reform Programs
in Egypt and Hungary Reconsidered